

تأثير العلاقة بين آليات التحسين الإدارى والتحفظ المحاسبى على الأداء
المالى للشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق
الأوراق المالية

الدكتور

هشام سعيد إبراهيم محمد
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة عين شمس

تأثير العلاقة بين آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى على الأداء المالى للشركة

دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية

د/هشام سعيد إبراهيم محمد
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

الملخص:

يهدف البحث دراسة تأثير آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى على الأداء المالى للشركات من خلال عينة عشوائية من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وتم تطبيق نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data Regression Model** ، وإتباع نموذجين لتحليل البيانات النموذج الاول هو نموذج التأثير الثابت **Fixed Effect Model** ، والنموذج الثانى هو نموذج التأثير العشوائى **Random Effect Model**.

وخلص البحث أن المتغيرات المستقلة التى تمثل آليات التحصين الإدارى هى (إستقلالية مجلس الإدارة X_1 ، الملكية الإدارية X_2 ، إزدواجية دور المدير X_3 ، فترة بقاء المدير التنفيذى X_4)، والتحفظ المحاسبى لها تأثير جوهري ويعتد به إحصائياً بمعامل ثقة ٩٥٪ على متغيرات الأداء المالى (المتغير التابع) وذلك فى حالة تطبيق كل من نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائى.

وتشير نتائج البحث عند دراسة فروض البحث إلى إثبات صحة الفرض الأول "توجد علاقة جوهرية بين آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى وبين معدل العائد على الأصول " بمعامل ثقة ٩٥٪.

وتم إثبات صحة الفرض الثانى "توجد علاقة جوهرية بين آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين " بمعامل ثقة ٩٥٪.

وقد تم إثبات صحة الفرض الثالث "توجد علاقة جوهرية بين آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى، وبين وربحية السهم " بمعامل ثقة ٩٥٪.

الكلمات المفتاحية:

آليات التحصين الإدارى - التحفظ المحاسبى - معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق المساهمين - ربحية السهم.

Abstract :

The research study the effect of managerial entrenchment and accounting conservatism on the financial performance of companies through a random sample of companies listed on the Egyptian Stock Exchange from 2015 to 2019.

The Panel Data Regression Model was applied. Two models were followed for data analysis, the first model was the Fixed Effect Model, and the second model was the Random Effect Model.

Studying the research hypotheses, the results of the research concluded to prove the validity of the first hypothesis, "There is a fundamental relationship between the mechanisms of managerial entrenchment and accounting conservatism and the rate of return on assets" with a confidence factor of 95%.

The second hypothesis has been proven correct, "there is a managerial entrenchment and accounting conservatism, and between the rate of return on shareholders' equity" with a confidence factor of 95%.

The third hypothesis has been proven correct, "there is a fundamental relationship between the managerial entrenchment and accounting conservatism, between and profit per share" with a confidence factor of 95%.

Key words:

Managerial entrenchment - Accounting conservatism - Rate of return on assets - Rate of return on equity -Earnings per share.

ويتناول البحث النقاط التالية بالعرض والتحليل:

- ١- مقدمة .
- ٢- الدراسات السابقة
- ٣- الإطار العام للبحث.
- ٤- الإطار النظري للبحث.
- ٥- الدراسة التطبيقية وإختبار الفروض.
- ٦- الخلاصة والتوصيات.
- ٧- مراجع البحث.

١- مقدمة :

يهتم المساهمين والمستثمرون بإدارة الشركات بحيث تعكس إهتماماتهم وأولوياتهم ومصالحهم بينما يحاول المديرين والتنفيذيين ومجلس الإدارة تحقيق الأداء المالى المناسب والحصول على نتائج مالية للحفاظ على وظائفهم ووضعهم داخل الشركة، ويسعى المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة بتعزيز قدراتهم من خلال الحفاظ على المصالح الذاتية.

ونتيجة لذلك ظهر مفهوم التحصين الإدارى لتحقيق مصالحهم من خلال زيادة بقاء المدير التنفيذى فى منصبه ونمو الملكية الإدارية للأسهم وتوسيع دور المدير التنفيذى من خلال متابعة إتخاذ القرارات الملائمة لمجلس الإدارة مع الحفاظ على إستقلالية مجلس الإدارة.

ويهتم المديرين بتطبيق التحفظ المحاسبى بالإعتراف بالخسائر المتوقعة وعمل المخصصات اللازمة وتأجيل الإعتراف بالإيرادات المحتملة عند ثبوت الأدلة مما يؤثر على صافى الربح ويلجأ المديرين ذوى التحصين بتحقيق التحفظ المحاسبى بتقديم معلومات مالية متحفظة ذات قيم أقل للأصول لحماية عمليات الشركة وأنفسهم و وظائفهم من ظروف عدم التأكد لمستخدمى القوائم المالية خاصة المستثمرين والمقرضين مما يؤثر على الأداء المالى للشركة.

٢- الدراسات السابقة:

١/٢ - دراسات تناولت العلاقة بين آليات التحصين الإدارى والأداء المالى للشركة:

- دراسة (Hachana, Rym,2008)

إهتمت الدراسة ببحث العلاقة بين آليات التحصين الإدارى والأداء المالى للشركة حيث تبحث عن إجابة لسؤال هام هل تعزز آليات التحصين الإدارى أم تقلل من أداء الشركة من خلال صياغة نموذج الإنحدار وتوصلت لوجود تأثير حقيقي لآليات التحصين الإدارى (هيكل الملكية، سياسة المديونية، هيكل مجلس الإدارة، إزداوجية دور المدير التنفيذى) على الأداء المالى للشركة من خلال دراسة ٢١ شركة تونسية من قطاعى الصناعة والخدمات خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥.

وأشارت الدراسة لنتائج إيجابية (هيكل الملكية) وسلبية (استقلالية دور المدير التنفيذي) لآليات التحسين الإداري على أداء الشركة (العائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية ، وتوبين Q ، نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية).

- دراسة (Surroca, Jordi, 2008)

تبحث الدراسة العلاقة بين ممارسات (آليات) التحسين الإداري والأداء الاجتماعي والأداء المالي بدراسة عينة من ٣٥٨ شركة من خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للشركات التي تمارس أساليب التحسين الإداري والأداء الاجتماعي خاصة في الشركات التي لديها آليات حوكمة فعالة. وأثبتت الدراسة أن الجمع بين إستراتيجيات التحسين الإداري وتنفيذ إجراءات المسؤولية الاجتماعية لها آثار سلبية على الأداء المالي للشركة (التي تم قياسها من خلال العائد على الأصول وتم حسابها كنسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى القيمة الإجمالية للأصول، ومقياس توبين Q كنسبة من إجمالي قيمة حقوق الملكية في السوق) ، بالإضافة إلى مطلوبات الشركة إلى إجمالي الأصول والعوائد غير الطبيعية (وتم حسابها على أنها الفرق بين العائد الشهرية المتوقعة وعائد حقوق الملكية للشركة) باستخدام **panel-data techniques**.

- دراسة (Sonia, Moussai, 2013)

يهدف البحث دراسة تأثير التحسين الإداري (استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير ، حجم مجلس الإدارة ، مدة بقاء المدير التنفيذي ، وأقدمية المدير التنفيذي) على الأداء المالي للشركة باستخدام عينة من ٤٠ شركة فرنسية مدرجة في البورصة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩.

وأوضحت الدراسة وجود علاقة إحصائية جوهرية عن تأثير آليات التحسين الإداري على الأداء المالي مستخدماً مقياس أداء الشركة (العائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية ، ومقياس توبين Q ، نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية).

- دراسة (Kumar,Praveen,2014)

ناقشت الدراسة أساليب التحصين الإداري منها تأثير إعتبارات فصل الملكية عن الإدارة والرقابة في الشركات العامة وتوافر إعتبارات داخلية مثل وجود مجلس إدارة كفاء وخارجية مثل متابعة كبيرة من المساهمين والمستثمرين، يؤثر على السلطة الإدارية واسباب التحصين الإداري مثل قوة المدير التنفيذي والسيطرة على أعضاء مجلس الإدارة ومدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه.

وتوصلت الدراسة إلى تأثيرات سلبية لبعض أساليب التحصين الإداري ووجود آليات حوكمة ضعيفة على العمليات والأداء المالي ، وأوضحت الدراسة أهمية بحث حول تأثير العلاقة بين هياكل الملكية (خاصة الملكية العائلية وآليات التحصين الإداري) في مجالات مهمة أخرى للشركة مثل الإبتكار والشفافية المالية.

- دراسة (Salehi,Mahdi,2019)

أوضحت الدراسة العلاقة بين آليات التحصين الإداري والقدرة الإدارية على أداء الشركة (مقاسة بالعائد على الأصول) ، من خلال ١٢٥ شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ باستخدام نموذج الإنحدار. وخلصت النتائج أن آليات التحصين الإداري قد تؤدي لتدهور الأداء المالي للشركة بينما هناك تأثير إيجابي لتأثير القدرة الإدارية على الأداء المالي. ويرى الباحث إن الدراسات السابقة بينت وجود علاقة بين آليات التحصين الإداري والأداء المالي للشركة .

٢/٢- دراسات تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي للشركة:

- دراسة (Affes,H.,2016)

الهدف من دراسة بحث تأثير هيكل الملكية على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي للشركة ، من خلال عينة من ٦٠ شركة مدرجة في بورصة باريس في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤ باستخدام نماذج الارتباط والإنحدار المتعدد.

وأشارت نتائج الدراسة لوجود تأثير لهيكل الملكية على التحفظ المحاسبي (تم قياسه من خلال القيمة السوقية لحقوق الساهمين والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين) والأداء المالي للشركة التي يتم قياسها من خلال العائد على حقوق الملكية.

- دراسة (A,NM,Sana,2016)

تهدف الدراسة إلى التحقق من تأثير التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل على المؤشرات المالية المتعلقة بالأداء المالي للشركات الممثلة في العائد على الأصول، ربحية السهم (EPS)، والقيمة السوقية للسهم، من خلال فحص التقارير المالية لعدد ٢٦ من شركات التأمين الأردنية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤ واستخدام نماذج الإنحدار الخطى .

وأوضحت الدراسة وجود أثر إيجابي لممارسات التحفظ المحاسبي على مؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين الأردنية، حيث تؤدي السياسات التحفظ المحاسبي إلى خفض صافي الربح المعلن للشركة، بينما تكون التدفقات النقدية جيدة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها، ويؤثر التحفظ المحاسبي تأثير إيجابي على مؤشرات الأداء المالي على العائد والأرباح لكل سهم وقيمة الحصة السوقية، مما ينعكس بشكل إيجابي على فعالية أداء الشركة للمستثمرين والمساهمين في السوق المالي، ويؤدي إلى إرتفاع قيمة الحصة السوقية والمركز المالي للشركات الذي يعتبر عامل لجذب مستثمرين جدد، وزيادة قدرة الشركة على الحفاظ على المساهمون وزيادة الثقة في المركز المالي.

- دراسة (Aminu, Lawal,2017)

أوضحت هذه الدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وأداء البنوك في نيجيريا، بإستخدام عينة مكونة من ١٠ بنوك نيجيرية لمدة ٥ سنوات (٢٠١٢-٢٠١٦).
وقام نموذج المطبق بفحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (أداء البنوك) من خلال تطبيق تحليل الإنحدار المتعدد، وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة كبيرة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي المصرفي في نيجيريا.

وتشير الدراسة إلى أن المديرين يجب أن يستخدموا التحفظ المحاسبي كوسيلة لإدارة عدم تماثل المعلومات في إستراتيجيات إعداد التقارير المالية.

- دراسة (أبو هديب ، ٢٠١٨)

أوضحت الدراسة أثر مستوى التحفظ المحاسبي على هامش الربحية ومعدل دوران الأصول على عينة مكونة من ٢١ شركة صناعية مساهمة عامة عالية الربحية، عن الفترة من سنة ٢٠١٢ إلى سنة ٢٠١٦ وإستخدام إختبار **Test Wilcoxon Signed Ranks** وأساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الإنحدار البسيط لتحليل البيانات وإختبار الفروض.

وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية في سواء عند إرتفاعها وإنخفاضه على هامش الربحية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية، ووجود علاقة موجبة عند إرتفاع التحفظ المحاسبي على معدل دوران الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية.

٣/٢- دراسات تناولت العلاقة بين آليات التحفظ الإداري والتحفظ المحاسبي :

- دراسة (Lafond,Ryan,2008)

قامت الدراسة ببحث تأثير الملكية الإدارية كأحد آليات التحصين الإداري (تم قياسها كنسبة مئوية للأسهم المملوكة للمديرين في الشركة) على التحفظ المحاسبي (تم قياسها بإستخدام مقياس باسو ١٩٩٧) من خلال دراسة مجموعة من الشركات من سنة ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٤ . وأوضحت الدراسة أن الشركات ذات الملكية الإدارية المنخفضة تتبع وتطبق سياسات أكثر تحفظاً في معالجة الأرباح.

- دراسة (Alkurdi,amneh,2010)

تهدف الدراسة إلى التحقق من أثر آليات حوكمة الشركات (الملكية المؤسسية ، وازدواجية الرئيس التنفيذي ، نسبة المديرين الداخليين من الشركات المتوسطة) على التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران.

وتُظهر نتائج دراسة عينة من ٧٢٠ شركة من الشركات خلال السنوات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١ من الشركات المدرجة في بورصة طهران علاقة إيجابية وهامة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي.

وتؤكد هذه النتائج على العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي الذي يقلل من قدرة المديرين والحوافز على المبالغة في الأرباح وصافي الأصول من خلال المطالبة بمعايير تحقق أعلى للحصول على الإعراف.

- دراسة (Shuto ,AKINOBU,2010)

بحثت الدراسة تأثير الملكية الإدارية (مقاسة بنسبة الأسهم المملوكة للمديرين لمجموع الأسهم الكلية للشركة) على التحفظ المحاسبي (مقاسة بمقياس باسو ١٩٩٧) على بعض الشركات اليابان، بالتطبيق على المستويات المنخفضة والعالية للملكية الإدارية باستخدام نموذج الإنحدار ، على مجموعة من الشركات من سنة ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥ .

وأوضحت الدراسة أن الملكية الإدارية المنخفضة والمرتفعة ترتبط بشكل سلبي بالتوقيت غير المتماثل للأرباح، وهناك علاقة إيجابية هامة بين الملكية الإدارية المتوسطة والتوقيت غير المتكافئ للأرباح للمستويات المتوسطة للملكية الإدارية.

- دراسة (Amran ,noor,2014)

بحثت الدراسة العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة (أحد آليات التحفظ الإداري) والتحفظ المحاسبي (مقياس باسو ١٩٩٧)، من خلال دراسة القوائم والتقارير المالية لعدد ٨٦٦ شركة من الشركات الماليزية من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٢ من خلال نموذج الإنحدار، حيث يعزز استقلالية المجلس ثقة المستثمرين ويعتبر أحد عناصر الحوكمة الجيدة للشركات، وأوضحت

الدراسة أن هناك تأثير عكسي للإستقلالية والتحفظ المحاسبي والمديرين غير المستقلين غير مؤثرين على التحفظ المحاسبي.

- دراسة (Alkurdi,Amneh,2017)

تهدف الدراسة بحث تأثير هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي (مقاس بالمستحقات) فى الأردن بإستخدام ٩٩ شركة إنتاجية ومالية مدرجة فى بورصة عمان للأوراق المالية خلال عامى ٢٠٠٥ و ٢٠١٣ بإستخدام تحليل الإنحدار المتعدد. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك أثر عكسي للملكية الحكومية (مقاس بالنسبة المئوية للأسهم المملوكة للحكومة من الأسهم الكلية) على التحفظ المحاسبي، وهناك تأثير إيجابي ومعنوى بين الملكية الأجنبية (مقاس بالنسبة المئوية للأسهم المملوكة للمستثمرين الأجانب من الأسهم الكلية)، والملكية المؤسسية (مقاس بالنسبة المئوية للأسهم المملوكة للمستثمرين المؤسسين من الأسهم الكلية) على التحفظ المحاسبي.

- دراسة (Mohammed ,Allam,2017)

تبحث الدراسة دور التحفظ المحاسبي فى العلاقة بين هيكل الملكية (من خلال ثلاثة أبعاد تركيز الملكية والملكية الإدارية والملكية المؤسسية) وأداء الشركة مقاس بمعدل العائد على الأصول و توبين Q من خلال عينة من ٢١٥ شركة من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥.

وأوضحت الدراسة أن التحفظ المحاسبي يلعب دور هام فى الحد من المعلومات غير المتماثلة وتحسين الرقابة على سلوك الإدارة، أن تركيز الملكية له تأثير سلبي على العائد على الأصول، فى حين أن التحفظ المحاسبي يقلل من هذا التأثير السلبي، وأن هناك علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وأداء الشركة من خلال التحفظ المحاسبي وتجعل المستثمرين على ثقة بأداء الشركة.

ويرتبط التحفظ المحاسبي بالملكية المؤسسية فى تحسين أداء الشركات الخليجية حيث يتمتع هذا النوع من الملكية بقبول وثقة المستثمرين فى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

- دراسة (Nasr,mohmoud,2018)

الغرض من هذه الدراسة التحقق من تأثير حجم مجلس الإدارة ، وإستقلالية المجلس ، والفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ونوع المدقق الخارجي على التحفظ المحاسبي في مصر، من خلال إستخدام مجموعة شركات مؤشر ١٠٠ المدرجة في البورصة المصرية و تطبيق نموذج الإرتباط والإنحدار المتعدد.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن إستقلالية المجلس مرتبطة بشكل إيجابي بالتحفظ المحاسبي، بينما يرتبط حجم المجلس ونوع المراجع سلبًا بالتحفظ المحاسبي، بينما فصل الرئيس والمدير التنفيذي ليس له علاقة كبيرة.

٣- الإطار العام للبحث:

١/٣- مشكلة البحث:

يتضح من خلال الدراسات السابقة الإهتمام بدراسة تأثير العلاقة المنفردة بين آليات التحصين الإداري والأداء المالي للشركة من جهة ، وتأثير العلاقة بين التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للشركة من جهة أخرى ، بينما لم تبين الدراسات نتيجة تأثير العلاقة المشتركة عند وجود آليات التحصين الإداري (إزدواجية دور المدير التنفيذي ، فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه ، إستقلالية مجلس الإدارة ، الملكية الإدارية) وإتباع أساليب التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للشركة، حيث يرى الباحث أن الأداء المالي للشركة يتأثر بوجود آليات التحصين الإداري وتطبيق أساليب التحفظ المحاسبي.

ولم تتناول الدراسات المصرية تأثير العلاقة بين آليات التحصين الإداري وإتباع أساليب التحفظ المحاسبي في الشركات العاملة في البيئة المصرية ، حيث إهتمت الدراسات بدراسة العلاقة بين آليات التحصين الإداري والقيمة السوقية للشركة ومكافآت مجلس الإدارة ، مما دفع الباحث لدراسة تأثير العلاقة بين آليات التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي كمتغيرات مستقلة على الأداء المالي للشركات.

٢/٣- فروض البحث:

١/٢/٣- توجد علاقة جوهريّة بين آليات التحصين الإداري متضمنه التحفظ المحاسبي ومعدل العائد على الأصول (أحد بنود الأداء المالي).

٢/٢/٣- توجد علاقة جوهريّة بين آليات التحصين الإداري متضمنه التحفظ المحاسبي ومعدل العائد على حقوق المساهمين (أحد بنود الأداء المالي).

٣/٢/٣- توجد علاقة جوهريّة بين آليات التحصين الإداري متضمنه التحفظ المحاسبي وربحية السهم (أحد بنود الأداء المالي).

٣/٣- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة تأثير آليات التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي على الأداء المالي للشركات محل الدراسة حيث يتم قياس الأداء المالي للشركة باستخدام ثلاثة متغيرات تابعه هي معدل العائد على الأصول ، معدل العائد على حقوق المساهمين ، وربحية السهم ، في ظل وجود المتغيرات الضابطة (حجم الشركة ، ربحية الشركة ، الرافعة المالية).

٤- الإطار النظري للبحث:

١/٤- التحصين الإداري:

١/١/٤- مفهوم التحصين الإداري:

يمكن تعريف مفهوم التحصين الإداري بأنه مجموعة من الإستراتيجيات التي يتبناها المديرين لزيادة هامش دورهم في إدارة الشركة وزيادة فرصهم في تعظيم رأس المال (Hajri, Jamila, 2008).

بينما تشير دراسة (Pokharel, Post Raj) على إنه المدى من عدم التزام المديرين الكامل بآليات نظام حوكمة الشركات الذي يوضح آليات الرقابة ومراقبة مجلس الإدارة لقراراتهم

وأعمالهم، حيث يعمل المديرين على إستغلال نواحي الضعف فى أعمال الرقابة لتحقيق مصالح لهم.

والمديرين الذين يتمتعون بالتحصين لديهم حرية إختيار سياسيات لبناء الرافعة المالية لشركاتهم، فقد يفضل المديرون رافعة مالية أقل بسبب الرغبة في تقليل المخاطر لحماية رأس المال .

ويتبع المديرين سياسات مالية تحقق مصالحهم الذاتية أكثر من مصالح المساهمين.

بينما أشارت دراسة (Weisbach,1988 نقلا عن: عبدالرحيم،أسماء،٢٠١٩) أن مفهوم التحصين الإدارى بأنه إكتساب المديرين سلطة أكبر من سلطتهم والتي تمكنهم من إستخدام مناصبهم فى الشركة لتحقيق مصالحهم الشخصية بدلا من تحقيق مصالح المساهمين.

وتشير دراسة (Ammari,Aymen,2016) أن التحصين الإدارى إستراتيجيات يستخدمها المديرين التنفيذيين لتغيير البيئة التي تعمل فيها الشركة (هيكل الرقابة ، المنافسة في سوق التوظيف ، العلاقات مع الشركاء) لزيادة قوتهم ضد المساهمين والشركاء المختلفين للشركة.

ويرى الباحث أن التحصين الإدارى مجموعة من السياسات التي يقوم بها المديرين لزيادة القوة الذاتية والشرعية أمام المساهمين وإستغلال نقاط الضعف فى البيئة الرقابية للشركة لإحتفاظهم بمناصبهم وأوضاعهم المالية وتحسين الأداء المالى للشركة والحكم على قراراتهم نتيجة الفصل بين الإدارة (المديرين) والملكية (المساهمين).

وترى دراسة (Collins,Denton ,2011) أن وجود آلية رقابية من حقوق المساهمين تساعد على الحد من التحصين الإدارى من خلال تمكين المساهمين من إستبدال المديرين وإنضباط المديرين فى أداء أعمالهم وخضوعهم للمساءلة وتقييم القرارات المتخذة.

٢/١/٤- آليات التحصين الإدارى:

وتتضمن آليات التحصين الإدارى النقاط التالية :

١/٢/١/٤- ازدواجية دور المدير التنفيذى.

٢/٢/١/٤- فترة بقاء المدير التنفيذى الأول فى منصبه.

٣/٢/١/٤- إستقلالية مجلس الإدارة.

٤/٢/١/٤- الملكية الإدارية.

وهناك العديد من الدراسات السابقة التى تناولت آليات التحصين الإدارى بالشرح والتحليل

منها:

، (Visvanathan ,2008, Hamed ,2016,Osama, 2008, Zang 2012)

عفيفى، ٢٠١٧، محمد، ٢٠١٨)

١/٢/١/٤- ازدواجية دور المدير التنفيذى:

حيث يتم الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذى، ويكون للمدير التنفيذى القدرة على السيطرة على المجلس لتركيز السلطة والإرتباط بين إدارة أعمال الشركة والرقابة عليها والقدرة على توجيه قرارات الأعمال لإتجاهات محددة وتحقيق التنوع فى السياسات المالية والإستفادة منها للتلاعب فى الأرباح (Krause, 2014).

وتشير دراسة (Lai,2009) أن شغل المدير التنفيذى منصب رئيس مجلس الإدارة سيجعله أكثر قدرة فى التحكم فى الأعمال المعروضة على المجلس و توجيه القرارات لتحقيق مصالح إدارة الشركة، وتدخله فى تعيين وإستبعاد أعضاء من مجلس الإدارة وقد يؤدى ذلك لتركز السلطة خاصة عن إحتفاظه بالمنصبين لفترة طويلة.

ويشير (Gill , amarjit ,2011) أن المدير التنفيذى مسنول عن الإشراف على عمليات الشركة بطريقة فعالة ، وإعداد الخطط الإستراتيجية والخطط التشغيل السنوية والشئون المالية

للشركة ، والإمتثال بالقوانين المهنية من خلال التقارير المقدمة للمستخدمين والإشراف نظام فعال للضوابط الداخلية ، لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة تمسك دفاتر وسجلات دقيقة ، وحماية أصولها، وإلتزامها ، وبالتالي يلعب المدير التنفيذي دورًا رئيسيًا في تحسين الأداء.

ويرى الباحث أن إزدواج دور المدير التنفيذي وإحتفاظه المنصب لفترة طويلة يمكن أن تؤثر بشكل فعال على القرارات المالية التي يتخذها مجلس الإدارة.

ويرى البعض أن المديرين الماليين الذين لديهم عضوية في مجلس الإدارة يمكن أن يصبحوا أقوياء للغاية (متحصنين)، خاصة عندما تزداد مدة عضويتهم في المجلس مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى تأثير على جودة المعلومات المالية التي تنتجها الشركة ويمكن للمديرين الماليين الراسخين (المتحصنين) استخدام المعلومات المحاسبية كأداة لتعزيز مصالحهم الخاصة عند التعارض مع مصالح المساهمين (Muttakin, Mohammad, 2018)

٢/٢/١/٤ - فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه :

إن طول فترة بقاء المدير التنفيذي في المنصب تجعله أكثر قدرة وقوة ومعرفة على إتخاذ قرارات تتعلق بعمليات الشركة المالية والإدارية ، لقدرته على الحصول على المعلومات عن العمليات المالية المؤثرة التي تقوم بها الشركة وزيادة القدرة على الرقابة عن العمليات والإجراءات، وبناء علاقات قوية مع الأعضاء والموظفين من خلال المصالح المشتركة وتحديد المكافآت والحوافز التي تعتمد على الأرباح.

ويرى الباحث أن إحتفاظ المدير التنفيذي بمنصبه لمدة طويلة يجعله أكثر تحصناً حيث يكون له وقت مناسب لعمل تحالفات وتجميع للمصالح مع بعض الأعضاء ليصبح أكبر سيطرة على المجلس وتحقيق مصالح خاصة على حساب مصلحة أصحاب الملكية.

وتفسر الدراسات (Hilland pane ,1991 , shen ,2003,Cook,2013) نقلا عن عفيى (٢٠١٧) أن هناك ثلاثة أسباب يمكن أن تجعل المديرين التنفيذيين الذين يشغلون مناصبهم أكثر تحصناً :

- يمكن أن يزيد تأثير المدير التنفيذي فى المنصب الوظيفى نتيجة لتقييم أداءه الجيد لوظيفته.
- قد يؤثر المدير التنفيذي على تكوين مجلس الإدارة من خلال تعيين مديرين يكونوا لهم نفس المصالح.

- زيادة قدرة المدير التنفيذي فى التأثير على برنامج وخطة مجلس الإدارة والرقابة على الإجراءات والمعلومات الداخلية.

إن طول فترة بقاء المدير التنفيذي فى منصب يجعله أكثر تحصناً وله دوافع أكثر لعدم المبالغة فى الأرباح وعدم حجب المعلومات عن الخسائر المتوقعة وتطبيق الطرق المحاسبية للتحفظ المحاسب التى تحافظ على مستوى من الربحية ضمان الإستمرار فى وظائفهم.

وتتيح طول فترة بقاء المديرين فى مناصبهم إختيار الممارسات المحاسبية تؤثر على السياسات المالية وتسمح بها المعايير المحاسبية (Muttakin, Mohammad Badrul,2011)

ويرى الباحث أن فترة إستمرار مديري الشؤون المالية لفترة طويلة يمكن أن يتراكم لديهم الخبرة بالسياسات المحاسبية، وأليات المراجعة الداخلية التى تطبقها وفى معرفة البيئة التى فيها الشركة ، مما يساعدهم على فهم أعمال الشركة ورسم السياسات الإستثمارية والتمويلية بشكل أفضل، لقدرتة فى الحصول على المعلومات المالية الخاصة بعمليات الاكثر ملائمة لتخفيض المخاطر المرتبطة وتحقيق ربحية أكثر مما يساهم فى تقييم الأداء الوظيفى للمديرين.

وتتيح طول فترة البقاء فهم المدير المالى للسياسات المحتملة للمستثمرين وتوقعات المقرضين وتوجيه الياسة التمويلية للشركة.

ويرى الباحث أن طول بقاء المدير التنفيذي في منصبه يمكن أن يزيد من تحصنه من خلال الإهتمام بإقامه علاقات مع أطراف مؤثرة تعتمد على تنمية المصالح الذاتية، وتعيين أشخاص مؤثرين كمديرين في مجلس الإدارة للمساعدة على إتخاذ قرارات في سياسات الإستثمار والتمويل التي تتخذها الشركة.

٣/٢/١/٤ - إستقلالية مجلس الإدارة:

يعتبر هيكل والتزامات مجلس الإدارة من الحلول الهامة لمعالجة مشكلة الفصل بين الملكية والإدارة، من خلال الرقابة على الأعمال والقدرة على إتخاذ القرارات ومتابعته، فعدم إستقلال مجلس الإدارة تجعل مراقبة أعمال الإدارة ضعيفة لحد كبير.

ويقصد بإستقلالية مجلس الإدارة ضرورة وجود أعضاء خارجيين ضمن أعضاء مجلس الإدارة، وقد تكون هناك من المصالح ما يربط بين المدير التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة مما يؤثر على بعض القرارات المرتبطة بالأرباح.

ويقوم إستقلال مجلس الإدارة بدور أساسى فى كفاءة المجلس من خلال توافر أعضاء ذوى خبرات فى الشئون الرقابية والإدارية.

وتشير دراسة (Moussa,Sonia, 2016) أن مجلس الإدارة يشكل أفضل آلية للرقابة الداخلية على سلوك الإدارة العليا وتصرفاتهم تجاه أحداث الشركة وان أداء الشركة يرتبط بإستقلالية مجلس الإدارة.

ويوضح (أبو سالم، ٢٠١٨) أن مجلس الإدارة يلعب دوراً مهماً وحاسماً فى وضع الأهداف الإستراتيجية لها وتحديد السياسات وآليات تطبيقها مما يؤثر على أداء الشركة، ويضمن وجود المديرين التنفيذيين الخارجيين داخل مجلس الإدارة الإستقلالية عن الإدارة التنفيذية، والحد من الآثار السلبية لغياب بين إتخاذ القرارات المرتبطة بأعمال الشركة والرقابة على هذه العمليات.

ويرى الباحث أن وجود اشخاص خارجيين كمديرين غير تنفيذيين قد يساعد على إستقلالية الإدارة القائمة فى إتخاذ القرارات وسياسة أعمال الشركة حيث يكون لديهم دافع للعمل المتوافق مع الإجراءات و قوانين الشركة.

وأوضحت بعض الدراسات عدم وجود تأثير بين إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأداء الشركات وأن عدم وجود إستقلالية مجلس الإدارة كعنصر فعال من أليات حوكمة الشركات سيؤثر على الإفصاح عن المعلومات المالية واليات رقابية، والتأثير على عمل المديرين تحقيق مصالح ذاتية وعدم وجود الوقت الكافي لمتابعة والرقابة على أعمال الشركة.

بينما أشارت دراسات أخرى إلى وجود بعض المديرين الخارجيين كأعضاء فى مجلس الإدارة يساعد على تحسين أداء الشركة من خلال وسائل الرقابة المطبقة ووجود الإجراءات والقوانين التى توضح المعلومات التى يستطيع المديرين الداخليين لحماية مستخدمى المعلومات من المستثمرين والمقرضين ووجود الوقت الكافى لدراسة العمليات المالية فى ظل ظروف عدم التأكد مع ضرورة التعرف على الإختيارات التى تتيحها الإجراءات المحاسبية بالشركة مع مراعاة مصالح أصحاب المصالح. (موسى، حمدان علام محمد، ٢٠١٦).

٤/٢/١/٤ - الملكية الإدارية :

عبارة عن نسبة ملكية الإدارة للأسهم فى العدد الإجمالى لأسهم الشركة ويمكنهم من تولى العمل بالشركة ويكون لديهم الحافز لإدارة عمليات الشركة وإتخاذ قرارات تحقق المصالح المساهمين وذوى العلاقات مع الشركة.

وتظهر الملكية الإدارية عندما يمتلك المديرين حقوق ملكية عالية لديهم قوة تصويت كبيرة وتوجيه مجلس الإدارة نحو قرارات معينة لتعظيم الأرباح للشركة، وتخفيض الملكية الإدارية من مشاكل الفصل بين الملكية والإدارة لذلك فإن وجود ملاك كبار مسيطرين على هيكل الملكية يجعل لهم القدرة على توجيه القرارات الخاصة بالشركة، وتؤثر على حجم الأرباح من خلال التدخل فى قرارات ترتبط بأعمال الشركة وتقارب المصالح بين أصحاب الملكية المسيطرين والمديرين التنفيذيين.

ويوضح البعض ان هناك أثر للملكية الإدارية على أعمال الرقابة من خلال مجلس الإدارة يسمى التحصين حيث يكون هناك صعوبة لحملة الأسهم الخارجيين فى مراقبة أعمال الإدارة لزيادة نسبة إمتلاك الأسهم وزيادة نسب الملكية مما يمكن إستغلال ذلك فى تحقيق المصالح

الخاصة للمديرين الذين يمتلكون نسبة عالية من الأسهم و سيطرتهم على الأمور داخل مجلس الإدارة من خلال جذب أفراد تتفق معهم، ويرى أن العلاقة بين الملكية الإدارية وأليات الرقابة من حملة الأسهم الخارجيين غير محددة الإتجاه (العايدى، ثروت مصطفى على ، ٢٠١٨).

ويوضح البعض وجود تأثيرين متعارضين للملكية الإدارية:

التأثير الأول: تأثير تقارب المصالح بين حملة الأسهم والمديرين عند زيادة نسبة الملكية. التأثير الثانى: أثر التحصين الإدارى لأن سيصبح هناك صعوبة لحملة الأسهم فى الرقابة على أعمال الإدارة مما يتيح الفرصة لتحقيق مصالح خاصة تتعارض مع مصالح المساهمين الآخرين (حسن، رضا صبحى ، ٢٠١٧).

أن نسبة الملكية الإدارية لها تأثير فى إتخاذ القرارات الخاصة والإبتكار والمنتجات الجديدة وعلى سلوك إتخاذ القرار حيث يتصرف المدير كصاحب الملكية وتؤدى زيادة نسبة الملكية إلى تحصين إدارى للمديرين يستخدمها لتحقيق مصالح خاصة بعيدا عن مصالح حقوق المساهمين (Beyer, Mila ,2011).

ويمكن توضيح ماسبق من خلال بيان تأثير نسبة الملكية الإدارية على دوافع المديرين وأداء الشركة حيث يؤدى زيادة نسبة الملكية إلى وجود توافق بين المديرين وأصحاب الأسهم حول السياسات وإتخاذ القرارات وتوظيف موارد الشركة لتحقيق الأهداف المرسومة، بينما وجهة النظر الأخرى ترى أن إرتفاع نسبة الملكية الإدارية قد يؤدى لإتخفاض أداء الشركة من السيطرة على أعمال وقرارات الشركة لتحقيق المصالح الخاصة وصعوبة الرقابة على أعمال المديرين مع صعوبة الإستغناء عن المديرين عند تدنى أدائهم لسطرتهم على نسبة التصويت داخل المجلس (الحناوى، السيد محمود ، ٢٠١٩).

ويرى الباحث أن تزايد نسبة تملك الإدارة فى الأسهم يجعل المديرين أكثر تحصنا وقدرة على التأثير على أفراد مجلس الإدارة عند إتخاذ القرارات المرتبطة برسم سياسات الشركة المالية والتشغيلية ويؤثر على أداء الشركة من خلال الخبرة التى يتمتع بها المديرين وفهم الأحوال المحيطة بالشركة ومدى القدرة على تفعيل وسائل الرقابة على أعمال المجلس.

وأن نسبة تملك المديرين لأسهم الشركة من العوامل المؤثرة على سياسات الإستثمار والتمويل وإتخاذ القرارات ومستوى استخدام وسائل الرقابة والمسئولية عن رسم السياسات وتأثيرها على مستوى الحوكمة.

٢/٤ - التحفظ المحاسبي :

ويتناول فيه الباحث شرح وتحليل النقاط التالية:

١/٢/٤ - مفهوم التحفظ المحاسبي .

٢/٢/٤ - إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي .

٣/٢/٤ - العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي .

٤/٢/٤ - أنواع التحفظ المحاسبي .

٥/٢/٤ - مقاييس التحفظ المحاسبي .

١/٢/٤ - مفهوم التحفظ المحاسبي:

يمثل التحفظ المحاسبي تطبيق لمبدأ الحيطة والحذر حيث يراعى ظروف عدم التأكد المحيطة بعمليات الشركة من خلال الإفصاح عن قيم أقل للأصول والمصروفات وأكبر قيمة للإلتزامات والإيرادات والبحث عن أدلة للأعتراف بها.

وإرتباط مفهوم التحفظ المحاسبي بالحيطة والحذر يعني الحيطة في أخذ الخسائر المتوقعة في الإعتبار قبل حدوثها والحذر بعدم أخذ الأرباح المتوقعة في الإعتبار إلا عند تحققها فعلاً، والتعقل فهو رد الفعل لحالات عدم التأكد، فالقاعدة التقليدية للتحفظ لا نتوقع أي ربح محتمل، مع الإعتراف بالخسائر المحتملة (المؤمني ، أمنة، ٢٠١٨).

ويساعد التحفظ المحاسبي في تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمستثمرين (حملة الأسهم وأصحاب السندات) ويسهم في تقليل تكلفة التمويل عن طريق إنخفاض مطالبة المستثمرين بتحقيق عوائد مرتفعة على إستثماراتها بسبب إنخفاض المخاطر الناتجة عن نقص المعلومات المتاحة لهم.

ويعتبر التحفظ المحاسبي من الخصائص الهامة عند إعداد التقارير المالية، وتتضمن المعايير المحاسبية العديد من مبادئ التحفظ المحاسبي مثل مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون، حيث يتم تحليل قيمة عمليات بالشركة إلى جزء محقق و جزء غير محقق، الجزء المحقق موضوعي ويتم الاعتراف به من خلال التدفقات النقدية، وتتدخل المعايير المحاسبية وخصائص المعلومات مثل الملائمة والموثوقية في تحديد كيفية الاعتراف الجزء غير المحقق من الأرباح.

وتعتبر مبادئ التحفظ المحاسبي من المبادئ الهامة لمعالجة هذه البنود ويمكن تقسيم القيمة الاقتصادية إلى أخبار جيدة تشير إلى تدفقات نقدية موجبة وأخبار سيئة يمكن التعبير عنها بالأخبار غير الجيدة. (Zhong, Yuxiang, 2017)

ويمكن تعريف التحفظ المحاسبي بأنه سياسات أو اتجاهات محاسبية تعمل على إنخفاض صافي القيمة المحاسبية للأصول عند مقارنتها بصافي القيمة الاقتصادية للأصول **accounting net asset value relative to economic net asset value** (Rush, George, 2015).

وتشير دراسة (Basu,1997) نقلا عن (Zhong ,Yuxiang,2017) أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى من التحقق للإعتراف بالأخبار الجيدة عن الأخبار السيئة في البيانات المالية، ويتم الاعتراف بدرجة أعلى "الأخبار السارة" تدريجياً بمرور الوقت، عن الاعتراف "الأخبار السيئة" في الأرباح في الوقت المناسب في الفترة الحالية، ويتم التعرف على "الأخبار الجيدة" و"السيئة" من خلال الإستحقاقات، ويستخدم التحفظ المحاسبي كمؤشر على زيادة الشفافية المحاسبية.

يتمثل التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالأخبار السيئة في المعلومات المالية بشكل أسرع من الأخبار الجيدة لأن المحاسب يعترف بالأخبار السيئة بصورة أسرع من الأخبار الجيدة.

ويعتبر التحفظ المحاسبي أحد ملامح القياس المحاسبي حيث تستخدمه الإدارة في القياس في ظل ظروف عدم التأكد، والظروف الاقتصادية لتعزيز موثوقية التقارير المالية والإفصاح عن

المعلومات ويؤكد الدور الإقتصادي لمبدأ التحفظ المحاسبي في الوفاء بجودة التقارير المالية
(Kung, Fan-Hua, 2008).

ويعبر التحفظ المحاسبي عن درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات في ظل عدم
التأكد، التي تتطلب تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، والتأكد من أن الخصوم
والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب.

ويرى مستخدمى التقارير المالية أن إستخدام التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى (Hassani,
:Mohsen,2013)

- عدم التعجل في الإعراف بالإيرادات.
- الإعراف المبكر بالمصروفات.
- تقييم الإيرادات بقيمة أقل.
- تقييم الخصوم بقيمة أعلى.

حيث يعتبر إختيار من الإجراءات المتاحة من التحفظ المحاسبي التي تتيحها المفاهيم
المحاسبية، لأن المديرين يقوموا بإعداد القوائم المالية بدرجة كبيرة من الحذر في المعلومات
لمستخدمى هذه القوائم للوصول للقيم المعبرة عن البنود المالية التي تنتج عن الأعمال.

ويؤكد (Watts,1986 نفلان حماد، مصطفى، ٢٠١٨) أن التحفظ للمحاسبي يمثل
القاعدة التي يحق للمحاسبين من خلالها الإعراف القيم الأقل للأصول وبالقيمة الأكبر
للإلتزامات وينبغي تأخير توقيت الإعراف بالإيراد بالمقارنة بالمصروفات.

وتعتبر المعلومات المالية بالتقارير المالية هامة لعدد من المستخدمين , (Rush ,
George,2015)

- مستخدمى سوق الأسهم (المستثمرين في الأوراق المالية للشركة).
- الدائنون (أصحاب الدين نتيجة العمليات مع الشركة).
- الجهات المنظمة لمتابعة مدى إلتزام الشركة بآليات حوكمة الشركات.

وأصبح استخدام التحفظ المحاسبي ضرورة في الوقت الحالي في ظل الأزمات الإقتصادية المحيطة بأعمال الشركة علاوة على كونه من آليات الحوكمة يهمل على زيادة ثقة مستخدمى التقارير المالية للحذر التى تراعيها الإدارة عند عرض المعلومات والإختيار بين بدائل متاحة فى المعايير المحاسبية لتلبية متطلبات المستخدمين (عبد الحليم، أحمد، ٢٠١٨).

ويمكن ربط مفهوم التحفظ المحاسبي مع أهداف الشركة مثل الربحية والنمو والإستمرارية والتميز فى المنافسة فقد تم صياغة التحفظ المحاسبي بأنه "القاعدة التى تؤدى إلى تخفيض متوسط التوقعات اللازمة لتحقيق أهداف المنشأة مقارنة ببدايل القياس المتاحة ووفقا لقواعد التقارير المعتمدة" (Devin 1963 نقلا عن حماد، مصطفى، ٢٠١٨)

ويرى الباحث أن التحفظ المحاسبي تنفيذ لمبدأ الحيطة والحذر للإعتراف بنود الأصول والمصروفات والخصوم والإيرادات، ومراعاة لظروف عدم التأكد المحيطة بأعمال الشركة وتجنب المخاطر المختلفة بعمليات الشركة بإختيار بديل من البدائل المتاحة بمعايير المحاسبية، ومع قيام المحاسب بتجميع الأدلة المختلفة للإفصاح عن البنود للإعتراف بالخسائر المتوقعة وعدم الإعتراف بالأرباح المتوقعة فى الوقت الحالي، مما يؤثر على قيمة بنود الأصول والمصروفات والخصوم والإيرادات وبالتالي على ربحية الشركة.

ويمكن القول أن التحفظ المحاسبي يساعد على تعزيز مصداقية التقارير المالية وتخفف حالات عدم التأكد للتوقعات بالنسبة للخسائر المتوقعة والأرباح المحتملة، ويساعد على توفير معلومات عن إمكانية تعرض الشرك لحالات العسر المالى الذى قد يؤدى إلى الإفلاس والخروج من السوق، لذلك يعتبر من السياسات المحاسبية التى يطالب بها أصحاب الديون للمحافظة على الحقوق المالية.

ويعتبر تطبيق التحفظ المحاسبي عبارة عن إختيار من الأختيارات التى تتيحها المعايير المحاسبية خاصة عند الإعتراف بالإيرادات والمصروفات الذى ينعكس على القوائم المالية، حيث تعتبر القوائم والتقارير المالية من مصادر المعلومات لتخذى القرارات الإستثمارية والتمويلية وأصحاب العلاقة مع الشركة.

وكما ان التحفظ المحاسبي أحد المطالب التي يرغبها أصحاب المصالح الذين يتعاملون مع الشركة حسب المعلومات المالية محور تعاملهم ويمكن تقسيم أصحاب المصالح مثل المقرضين والساهمين والمستثمرين والمراجعين الخارجيين.

٢/٢/٤- إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي:

يمكن تلخيص إيجابيات استخدام التحفظ المحاسبي كما أوضحت الدراسات السابقة كما يلي:
(Kam,1990 ، beidot,2003 نقلا عن حسنين ، كاظم ، ٢٠١٧)

- يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي توجه أعمال الشركة حيث يقلل من مخاطر عدم التأكد ويحد من تزايد في التفاؤل من قبل المديرين والمحاسبين عند تقييم اصول الشركة وربحياتها.
- يساعد التحفظ المحاسبي على تخفيض المخاطر التي تواجهها بيئة المحيطة بالأعمال التي تعمل فيها الشركة.
- يساعد التحفظ على نشر معلومات محاسبية سليمة وموضوعية يعتمد عليها متخذى قرارات الإستثمار والتمويل وحماية الدائنين من أي توزيع للأرباح غير مبرر ولا داع له.
- يعمل على إصدار تقارير مالية تتضمن معلومات ملائمة تراعى قيم الأصول الخسائر المتوقعة المرتبطة بها، والتعبير عن قيم الإيرادات بعدم الاعتراف بالأرباح المحتملة وتمييزها مع إختيارات بدائل معايير المحاسبة.
- يوفر التحفظ المحاسبي معلومات تتصف بالجودة المناسبة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، والملائمة لإتخاذ قرارات مرتبطة بالإستثمار فى أسهم الشركة أو الخروج منها وبقرارات الإرتباط بطريق تمويل أو إقتراض جديدة.

ويلجأ المحاسبون لتطبيق التحفظ المحاسبي لحماية أنفسهم بتقديم معلومات مناسبة تعبر عن قيم البنود المختلفة في ظل ظروف عدم التأكد في ضوء الإجراءات التي تتيحها المعايير المحاسبية.

بينما تتضمن سلبيات التحفظ المحاسبي في :

- إظهار أي قيم لإيرادات ومصروفات الشركة بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى تشويه القوائم المالية.

- ينتج عن تطبيق التحفظ المحاسبي تضخم في ربح الشركة في السنوات اللاحقة بسبب التخفيض المتعمد لأصول الفترة الحالية.

- يؤدي تطبيق التحفظ المحاسبي عدم المبالغة في إيرادات الشركة وتخفيض أصولها وزيادة مصروفاتها والتزاماتها مما قد يلحق أضراراً ببعض الأطراف ذوي العلاقة بعمليات الشركة.

- يستخدم المحاسبون طريقة التحفظ المحاسبي لحماية أنفسهم من التعرض للمسائلة من تقلبات قيم الأصول والخصوم من مستخدمي القوائم المالية بغض النظر عن كونه يحقق أهداف الشركة.

- يؤدي إتباع سياسة التحفظ المحاسبي إلى تكوين مخصصات أو التزامات إعتباطية وغير متسقة.

ويمكن تلخيص أهداف التحفظ المحاسبي كما يلي :

- يساعد التحفظ المحاسبي في زيادة وتعزيز مصداقية المعلومات في القوائم المالية وزيادة مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية.

- يساعد تطبيق التحفظ المحاسبي على وجود معلومات مالية توضح حالات إفلاس وإنهيار الشركات في البيئة المحيطة.

- إعداد تقارير مالية بها معلومات مالية متحفظة التي تعتبر أحد مطالب المساهمين وأصحاب الديون.

- يستخدم التحفظ المحاسبي في تخفيف حالات عدم التأكد للعمليات والبنود المالية بالقوائم المالية.

ويرى الباحث أن التحفظ المحاسبي يمثل إختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية التي تتيحها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للإلتزامات والمصروفات وإظهار معلومات أكثر ملائمة لمتخذى القرارات.

٣/٢/٤- العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي:

أوضحت الدراسات مجموعة من العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي تتمثل فيما يلي:
(Zmijewski, M., Bushman, R. Piotroski, Hayan, C, Choi, W. &)
Zhang, . Ahmed, A نقلا عن النجار ، جميل حسن ، ٢٠١٤)

- حجم الشركة:

تتعرض الشركات كبيرة الحجم للكثير من الضغوط السياسية في المجال التي تعمل فيه فتلجأ تلك الشركات لممارسة التحفظ المحاسبي للتعامل هذه الضغوط السياسية، في المقابل تتعرض الشركات صغيرة الحجم لمشاكل أكثر من المشاكل التي مثل التي تواجهها الشركات كبيرة وتعتبر الشركات صغيرة الحجم هي الشركات الأكثر تحفظاً لتجنب الدعاوى القضائية(Hayan).

- عقود المديونية :

يتم إستخدام التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركة لحماية مصالح المقرضين من خلال المعلومات عن ضمان إسترداد الأموال والإطمئنان على إمكانية سداد المبالغ المقرضة، والتعرف على ضمان خدمة الدين وإستعدادات الشركة لدفع الفوائد وأقساط القرض في

مواعيدها المحددة، ويحتاج المقرضون إلى ضمان بأن قيمة الأصول لن تنخفض بعد التعاقد على القرض.

لذلك فإنه من مصلحة المقرض أن يقوم المقرض بالتعاقد على القرض عندما تكون الأصول قد تم تقييمها بأقل قيمة وليس بأعلى قيمة.

ويزداد التحفظ المحاسبي لدى الشركات التي تعتمد في تمويل عملياتها الإستثمارية وتكوين هيكل التمويل على الإقتراض من البنوك.

ويرى البعض أن التحفظ المحاسبي يساعد المقرضين في إرسال إشارات تحذيرية لهم في الوقت المناسب عند إنتهاك شروط عقد القرض (Zhang,2008) .

- حوكمة الشركات :

يرتبط تطبيق التحفظ المحاسبي بمدى توافر آليات حوكمة الشركات إرتباطاً إيجابياً ، فكلما زاد تنفيذ فعالية آليات الحوكمة كلما زاد الطلب على تطبيق مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي داخل التقارير المالية.

- التنظيم المحاسبي المهني:

ويقصد به المنظمات المهنية التي تعمل على وضع معايير المحاسبة التي تراعى التحفظ المحاسبي ووضع الإختيارات لكل عمليات المالية المتوقع بها وجود ومعالجة لمبدأ التحفظ وتوضيح الإجراءات مراقبة الإلتزام بتطبيق هذه المعايير.

- كفاءة السوق المالي :

ينعكس تميز سوق رأس المال بالنشاط والكفاءة على إتجاه الشركات نحو تطبيق التحفظ المحاسبي، مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.

- النظام القضائي :

كلما إزداد النظام القضائي بالقوة فى إصدار وتنفيذ القوانين، زاد إتجاه الإدارة لتطبيق التحفظ المحاسبى كلما كان هناك توجه من الإدارة نحو زيادة درجة التحفظ المحاسبى، خوفاً من المساءلة القضائية فى المبالغة فى زيادة وإنخفاض قيم الأصول.

٤/٢/٤- أنواع التحفظ المحاسبى:

تناولت الدراسات أنواع التحفظ المحاسبى بالتفصيل منها:

(Latridis , George Emmanuel,2016 ,Kousenidis, Dimitrios ,2014 ,Rush , George 2015,Neag, Ramona,2015

أبو حميدة ، أشرف محمد، ٢٠١٧، الرشيدى ، ٢٠١١ ،

أبو العلا ، محمد ٢٠١٨ ، المشهدانى ، بشرى ، ٢٠١٤، رمضان، حمدي أحمد، ٢٠١٦، فرج ،

هانى خليل، ٢٠١٩)

حدد الباحثين فى مجال المحاسبة نوعين من التحفظ المحاسبى: التحفظ المشروط ، والتحفظ غير المشروط ، والفرق الأساسى بين نوعى التحفظ هو أن تطبيق التحفظ المشروط يعتمد على الأحداث الجارية للعمليات الاقتصادية ويرتبط التحفظ المشروط بالتعجيل فى الإعراف بالخسائر الاقتصادية والتحفظ غير المشروط يهتم بتخفيض صافى الأصول والإفصاح عن القيم الأقل لبنود حقوق الملكية.

ويحدث التحفظ المشروط عندما يتم التعرف على الأخبار الاقتصادية السلبية فى الأرباح المحاسبية بطريقة أكثر من الأخبار الاقتصادية الإيجابية، وبعبارة أخرى يتميز التحفظ المشروط بالاعتراف غير المتماثل للأخبار الاقتصادية الإيجابية والسلبية بينما لا يعتمد التحفظ غير المشروط على الأحداث الجارية الاقتصادية.

ويمكن توضيح أن التحفظ المشروط يعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية ويسمى بالتحفظ اللاحق مثل استخدام طريقة السوق أو التكلفة أيهما أقل لتقييم المخزون

السلعي، وطريقة معالجة الإنخفاض في قيم الأصول الملموسة وغير الملموسة حال ظهور مؤشرات دالة على ذلك.

والتحفظ غير المشروط عبارة عن إختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تخفض من الأرباح ومن القيمة الدفترية لصافي الأصول من البداية بغض النظر عن الأخبار الاقتصادية المتاحة، لذلك سمي بالتحفظ المسبق مثل الاعتراف المبكر بنفقات البحوث والتطوير كمصروف إيرادي وعدم رسملته، وإستخدام طريقة الإهلاك المعجل بدلاً من القسط الثابت لإهلاك الأصول. ويتضمن التحفظ المشروط : إنخفاض قيمة الشهرة ، انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل، تسجيل المخزون بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.

بينما يتضمن التحفظ غير المشروط: طرق الاستهلاك المعجل، تكاليف البحث والتطوير(الإعتراف بتكاليف البحث والتطوير كمصروفات وقت الإنفاق بدلا من رسملتها)، معالجة تكاليف الإعلان كمصروفات، تقييم المخزون بطريقة الوارد أخيرا يصرف أولا، تكوين مخصصات متراكمة لمواجهة الأحداث المستقبلية مثل زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

ويؤدي التحفظ غير المشروط إلى تقليل عدم تناسق المعلومات، ويتأثر الربح للفترة بالإعتراف بالخسائر المتوقعة وتأجيل الإعتراف بالإيرادات، وقد يخفض التحفظ غير المشروط من التدفقات النقدية الخارجة وتزيد التدفقات النقدية الداخلة، وقد يوفر وضعًا ماليًا أفضل للشركة وتقلل من احتمال الأخبار السلبية المتعلقة بالشركة.

ويتبع كلاً من نوعي التحفظ المحاسبى خلال الفترة التي يواجه فيها تقلب في سعر السهم وزيادة خطر تعرض الشركة للإنهييار، وهذا متوقع لسببين: السبب الأول هو القضاء على مخاطر التقاضي والثاني هو تحسين المركز المالي للشركة.

وتزداد مخاطر التقاضي خلال فترة الأزمة المالية، حيث كان كلما زادت مخاطر التقاضي إزداد خطر تعرض الشركة للإعسار المالي، وأن مخاطر التقاضي العالية تخفف من السلوك الإنتهازي في توجيه مستخدمي البيانات المالية وبالتالي يمكن للشركة تطبيق سياسات أكثر تحفظًا.

وتطبيق نوعى التحفظ المحاسبي سوف يؤدي لتحسين الوضع المالي للشركة عن طريق تقليل الرافعة المالية وتعزيز السيولة.

• وهناك عدة تصنيفات أخرى لأنواع التحفظ المحاسبي منها:

- من حيث الإلتزام :

يمكن تصنيف التَّحْفُظَ المُحَاسَبِيَّ من حيث الإلتزام إلى نوعين :التَّحْفُظَ الإِجْبَارِيَّ، والتَّحْفُظَ الإِخْتِيَارِيَّ.

أ- التَّحْفُظَ الإِجْبَارِيَّ : ينشأ عن الإستجابة لمتطلبات تنظيم محاسبي معين، أو قوانين تنظم النشاط وغير ذلك، ويتم بناء على قرارات خارجة عن رغبة إدارة الشركات.

ب- التَّحْفُظَ الإِخْتِيَارِيَّ : ينشأ بقرارات داخلية تحددها إدارة الشركة، سعياً لتحقيق أهداف معينة من خلال الاختبار بين بدائل القياس والإفصاح المحاسبي.

- من حيث أبعاد التأثير:

يؤثر التَّحْفُظَ المُحَاسَبِيَّ على القوائم المالية من خلال بعدين هما :التَّحْفُظَ السَّابِقَ، والتَّحْفُظَ اللاحق.

أ- التَّحْفُظَ السَّابِقَ : هو التَّحْفُظَ الذي تقوم به الشركات للتعبير عن قيم الأصول والالتزامات على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في ظل وجود درجة عدم التأكد، مثل الاعتراف بنفقات استثمارية كمصروفات تخص الفترة بدلاً من رسملتها.

ب- التَّحْفُظَ اللاحق : يتم من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة، والمتمثلة إرتفاع في القيمة الاقتصادية إلى حين تحقق تلك الزيادة، والإعتراف المبكر بأي خسائر متوقعة في إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة.

- من حيث درجة التحفظ:

يتم تبويب التحفظ المحاسبي إلى نوعين : التحفظ لأقصى درجة، والتحفظ لأدنى درجة.

أ- **التَّحْفُظُ لأقصى درجة** : يتم من خلال اختيار الإدارة لسياسات محاسبية تهدف للوصول بنتائج الأعمال لأقصى مستوى يحقق الدوافع المستهدفة لإدارة الشركة، مثل إستخدام سياسة تصفية الخسائر لزيادة الخسائر لأقصى حد ممكن أو تخفيض الربح لأدنى حد ممكن عند تغيير إدارة الشركة.

ب- **التَّحْفُظُ لأدنى درجة** : عبارة عن إختيار بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة كاستجابة لمتطلبات خارجية عن الشركة، وليس بهدف تحقيق أهداف إدارية معينة.

- من حيث مدى الاستمرار:

حيث يمكن التمييز بين التحفظ الدائم، والتحفظ المؤقت.

أ. **التَّحْفُظُ الدائم** : يشير إلى تلك الاختيارات الإدارية التي تتم بصفة مستمرة عبر الزمن، وتكون تحفظات إجبارية تفرضها جهات خارجية على الشركة، لها سلطة فرض إجراءات معينة.

ب. **التَّحْفُظُ المؤقت** : يشير إلى اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها باختلاف المواقف والظروف المحيطة، ويرتبط التحفظ المحاسبي بإستخدام سياسات محاسبية تحقق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة.

- من حيث نطاق التحفظ :

يشتمل هذا التصنيف على نوعين التحفظ الكلي والتحفظ الجزئي.

أ. **التحفظ الكلي** : من خلال اختيار الإدارة لكل عناصر التحفظ لكل الإيرادات والنفقات والأصول والالتزامات، وإجراء تغييرات في السياسات والطرق والتقديرات لتصبح المعلوما المالية للشركة أثر تحفظاً.

ب. التَّحْفُظُ الجزئي : يرتبط باختيارات محاسبية محددة لبنود مالية معينة، وبهدف تحقيق أهداف جزئية مثل اختيار سياسات محاسبية متحفظة للتحكم في بعض العلاقات ، أو النسب المالية مثل السيولة و رأس امال العامل .

ويرى الباحث مما سبق أن هناك عدة تصنيفات للتحفظ المحاسبى حسب موضوع ومجال العمل المحاسبى ولكنها متاحة من خلال تنفيذ الإجراءات المحاسبية بالمعايير وتؤدى إلى الإعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة والإحتياط لها والإعتراف المؤجل بالأرباح المحتملة، مع تلبية إحتياجات مستخدمى المعلومات من المستثمرين والمقرضين بتوفير معلومات مالية أكثر تحفظاً.

٥/٢/٤- مقاييس التحفظ المحاسبى :

أوضحت الدراسات السابقة أن هناك عدة مقاييس للتحفظ المحاسبى:

(Li ,Sihai , 2018,Hsieh,chia,2019, Hansen ,2018,Hu, Jinshuai محمد ، أبو العلا ، 2014, Mohsen, hassani,2013 Pan ,xiaofei,2017 ، ٢٠١٨، عبد الحليم ،أحمد، ٢٠١٨، حماد ، ٢٠١٨ ، حسين ، علاء على ، ٢٠١٧، شوقى ،أحمد محمد، ٢٠١٧)

- نموذج (BASU, 1997)

يعرف بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، ويعتمد أن المحاسبون يميلوا للإعتراف بالخسائر المتوقعة قبل الأرباح المتوقعة، حيث يتوقع أن يكون أكثر حساسية وإستجابة للأخبار السيئة بالأحداث الإقتصادية عن الأخبار الجيدة وتنعكس الأخبار السيئة على الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة ولذلك هذا النموذج بإسم التوقيت غير المتماثل للإعتراف بالأحداث الإقتصادية، فالسوق يتسلم أخبار جيدة أو سيئة من مصادر مختلفة ويعكسها على الفور في أسعار الأسهم ومن ثم تحدث عوائد الأسهم الموجبة أو السالبة.

وتم بناء النموذج بغرض قياس مستويات الأرباح وإستخدام العوائد الموجبة لقياس الأخبار الجيدة والعوائد السالبة لقياس الأخبار السيئة، وأن درجة إستجابة ربحية الأسهم للعوائد السالبة تنعكس بصورة أسرع من درجة الإستجابة للعوائد الموجبة.

- نموذج (Beaver and Ryan,2000)

يتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال العلاقة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، ويفترض النموذج أن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافى القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، فإن زيادة نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي لزيادة مستوى التحفظ المحاسبي.

- مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية:

ويستخدم نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى قيمتها السوقية، حيث يشير إنخفاض النسبة لأقل من الواحد الصحيح خلال فترة زمنية إلى إستخدام سياسات متحفظة نحو الإعتراف بالأرباح والأصول.

- المدخل الذى يعتمد على المستحقات :

حيث تعتبر المستحقات الفرق بين التدفق النقدى التشغيلى وصافى الأرباح، حيث أن قيمة المستحقات السالبة تشير إلى إستمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح وتعنى وجود سياسات متحفظة أدت إلى تخفيض الأرباح المعلن عنها بينما تبقى التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها.

- مؤشر التحفظ (C-Score):

يهدف لقياس تأثير التحفظ المحاسبي من خلال نسبة الإحتياطات السرية إلى صافى الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الإحتياطات السرية بنسبة أعلى من صافى الأصول التشغيلية إلى إستخدام الشركة سياسات محاسبية متحفظة بمعنى أن إرتفاع المؤشر يعنى زيادة التحفظ المحاسبي.

٣/٤- المتغيرات الضابطة للبحث:

أوضحت الدراسات السابقة المتغيرات الضابطة التالية:

(Alkurdi,amneh ,2017, Dariush FOROGHI ,2013,Yun Ren,2014,Yuan, George Shan, 2017, Sana NM,2016, Akperi, asiruwa,2019 , Hemdan , ahham ,2018)

- حجم الشركة:

يتوافر للمديرين دوافع لزيادة حجم الشركة لإكتساب مزيد من القوة والسلطة داخل مجلس الإدارة والحصول على حجم المعلومات أكبر لرسم السياسات وإتخاذ القرارات التي يتعامل معها، ويسعى المديرين لزيادة النفوذ ويصبحوا أكثر تحفظاً من خلال زيادة حجم الأصول تحت سيطرته.

وهناك تأثير إيجابي لحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي حيث كلما زاد حجم الشركة زاد مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية ويتأثر الأداء المالي للشركة بحجم الشركة لتوافر الأمكانيات المادية والإدارية لإستغلال المارد المتاحة لتعظيم الأداء، ويتم قياس هذا المتغير من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نياية العام.

- الرافعة المالية:

أشارت الدراسات وجود علاقة بين الرافعة المالية وآليات النحسين الإدارى، كما تزيد كلما زادت نسبة المديونية يمكن للشركة أن تتبنى سياسات محاسبية غير متحفظة يكون تأثير على التحفظ المحاسبي.

ويتم قياس هذا المتغير بقسمة إجمالي الديون (الإلتزامات) على إجمالي حقوق الملكية فى نهاية الفترة.

- ربحية الشركة:

يسعى المديرين الأكثر تحصناً نتيجة لإنفصال الملكية عن الإدارة و إدارة عمليات الشركة مقابل عائد يدفعه أصحاب الملكية حيث يكون أن تسعى الإدارة إلى تحقيق الأهداف المحددة

ومنها تحقيق صافى الربح المستهدف، ويعتبر صافى الربح أحد البنود المكونة لمؤشرات الأداء التى تتحكم فى تقييم الأداء المالى، ويؤثر تطبيق سياسة التحفظ المحاسبى على صافى الربح بزيادة الإعتراف بالمصروفات وتأجيل الإعتراف بالإيرادات، ويتم قياس هذا المتغير بمعدل العائد على الأصول خلال الفترة.

٥- الدراسة التطبيقية وإختبار الفروض:

إعتمد البحث على بيانات سنويه لعدد ٣٠ شركه عشوائية مدرجة بالبورصة ماعدا البنوك وشركات التأمين خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩.

ويتم تحليل البيانات باستخدام بعض الأساليب والإختبارات الإحصائية بهدف تفسير العلاقة بين آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى على الأداء المالى للشركات.

والجدول التالى يعرض متغيرات الدراسة والرمز المصاحب لكل متغير.

جدول رقم (١): متغيرات الدراسة ونوع ورمز كل متغير

رمز المتغير	نوع المتغير	المتغيرات
	Independent Variables	آليات التحصين الإداري مستقلة
X1	مستقل	إستقلالية مجلس الإدارة
X2	مستقل	الملكية الإدارية
X3	مستقل	إزدواجية دور المدير
X4	مستقل	فترة بقاء المدير التنفيذي
X5	مستقل ثنائي، متحفظ = ١، غير متحفظ = ٠	التحفظ المحاسبي
	Control Variables	المتغيرات الضابطة
X6	مستقل	حجم الشركة
X7	مستقل	ربحية الشركة
X8	مستقل	الرافعة المالية
	Dependent Variables	الأداء المالي
Y1	تابع	معدل العائد على الأصول
Y2	تابع	معدل العائد على حقوق المساهمين
Y3	تابع	ربحية السهم

١/٥ - منهجية وأسلوب البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الإستمطاطي لقياس مدى تأثير آليات التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي على الأداء المالي للشركة، من خلال تطبيق نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

Panel Data Regression Model

١/١/٥ - نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data Regression

Model

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بأنها تلك البيانات التي تكونت من خلال مشاهدات متعددة لكل وحدة بعينة الدراسة، وذلك عن طريق تجميع المشاهدات عبر السلاسل الزمنية

لمجموعة من الوحدات المقطعية كالدول، الشركات، الأفراد إلى آخره، وبالتالي فإن بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تقوم بدراسة سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، في حين أن بيانات السلاسل الزمنية تعمل على دراسة سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة.

٢/١/٥- نماذج إندار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data** وطرق التقدير:

إعتمد البحث على دراسة وتطبيق نموذجين لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، النموذج الأول هو نموذج التأثير الثابت **Fixed Effect Model**، والنموذج الثاني هو نموذج التأثير العشوائى **Random Effect Model**.

- نموذج التأثيرات الثابتة:

يمكن صياغة نموذج التأثير الثابت كما يلى:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^n \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + e_{it} \quad i = 1, 2, 3, \dots, n$$

- نموذج التأثير العشوائى:

يمكن صياغة نموذج التأثير العشوائى كما يلى:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + V_i + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, 3, \dots, n, \quad t = 1, 2, 3, \dots, t$$

خطوات تطبيق نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائى:

١- تطبيق كلا النموذجين متضمنا متغير التحفظ المحاسبى لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وكل من المتغيرات التابعة (كل متغير تابع على حده) وذلك باستخدام **Control Variable** الأول وهو حجم الشركة لدراسة تأثيره منفردا على كل متغير تابع.

٢- تطبيق كلا النموذجين متضمنا متغير التحفظ المحاسبي لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وكل من المتغيرات التابعة (كل متغير تابع على حده) وذلك باستخدام **Control Variable** الثانى وهو ربحية الشركة لدراسة تأثيره منفردا على كل متغير تابع.

٣- تطبيق كلا النموذجين متضمنا متغير التحفظ المحاسبي لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وكل من المتغيرات التابعة (كل متغير تابع على حده) وذلك باستخدام **Control Variable** الأول وهو الرافعة المالية لدراسة تأثيره منفردا على كل متغير تابع.

٤- يتم تطبيق كلا النموذجين متضمنا متغير التحفظ المحاسبي لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وكل من المتغيرات التابعة (كل متغير تابع على حدى) وذلك باستخدام **Control Variables** الثلاثة لدراسة تأثيرهم مجتمعين على كل متغير تابع.

٢/٥ - نتائج التحليل الاحصائى:

١/٢/٥ - نموذج التأثير الثابت:

يعرض الجدول التالى نتائج تطبيق نموذج التأثير الثابت للمتغير التابع الأول وهو معدل العائد على الأصول، حيث أن الجزء الأول من الجدول يعرض تأثير حجم الشركة، والجزء الثانى يعرض تأثير ربحية الشركة، والجزء الثالث يعرض تأثير الرافعة المالية، والجزء الاخير يعرض تأثير الثلاث متغيرات الضابطة.

جدول رقم (٢): التأثير الثابت للمتغير التابع الأول معدل العائد على الأصول

تأثير حجم الشركة فقط X6			الاداء المالى Y1
القيمة الاحتماليه	قيمة ت المحسوبه	معاملات الانحدار	المتغيرات
0.764	0.301	0.053	الثابت
0.006	2.781	0.254	إستقلالية مجلس الإدارة X1
0.422	-0.805	-0.040	الملكية الإدارية X2
0.183	1.338	0.074	إزدواجية دور المدير X3
0.470	-0.724	-0.007	فترة بقاء المدير التنفيذي X4
0.202	-1.282	-0.032	التحفظ المحاسبى X5
0.127	-1.536	-0.022	حجم الشركة X6
			ربحية الشركة X7
			الرافعة المالية X8
	التغير فى معامل التحديد	معامل التحديد	
	1.75%	1.75%	
	6.61%	8.36%	
تأثير ربحية الشركة فقط X7			الاداء المالى Y1
القيمة الاحتماليه	قيمة ت المحسوبه	معاملات الانحدار	المتغيرات
0.491	-0.691	0.090	الثابت
0.097	1.670	0.084	إستقلالية مجلس الإدارة X1
0.079	-1.771	0.044	الملكية الإدارية X2
0.525	0.638	0.049	إزدواجية دور المدير X3
0.509	-0.662	0.009	فترة بقاء المدير التنفيذي X4
0.408	-0.830	0.022	التحفظ المحاسبى X5
			حجم الشركة X6
0.000	6.490	0.074	ربحية الشركة X7
			الرافعة المالية X8
	التغير فى معامل التحديد	معامل التحديد	
	24.89%	24.89%	
	3.21%	28.09%	
تأثير الرافعة المالية فقط X8			الاداء المالى Y1
القيمة الاحتماليه	قيمة ت المحسوبه	معاملات الانحدار	المتغيرات
0.089	-1.714	-0.173	الثابت
0.005	2.855	0.265	إستقلالية مجلس الإدارة X1
0.341	-0.956	-0.047	الملكية الإدارية X2
0.130	1.523	0.085	إزدواجية دور المدير X3
0.443	-0.769	-0.008	فترة بقاء المدير التنفيذي X4

0.284	-1.077	-0.027	X5 التحفظ المحاسبي
			X6 حجم الشركة
			X7 ربحية الشركة
0.662	-0.438	-0.002	X8 الرافعة المالية
	التغير في معامل التحديد	معامل التحديد	
	0.010%	0.010%	
	6.960%	6.970%	
تأثير المتغيرات الحاكمة جميعاً X6, X7, X8			Y1 الاداء المالي
القيمة الاحتمالية	قيمة ت المحسوبه	معاملات الانحدار	المتغيرات
0.646	0.461	0.073	الثابت
0.104	1.634	0.139	X1 إستقلالية مجلس الإدارة
0.116	-1.582	-0.070	X2 الملكية الإدارية
0.589	0.542	0.027	X3 إزدواجية دور المدير
0.511	-0.659	-0.006	X4 فترة بقاء المدير التنفيذي
0.337	-0.963	-0.022	X5 التحفظ المحاسبي
0.293	-1.056	-0.014	X6 حجم الشركة
0.000	6.315	0.474	X7 ربحية الشركة
0.993	-0.009	0.000	X8 الرافعة المالية
	التغير في معامل التحديد	معامل التحديد	
	25.67%	25.668%	
	3.00%	28.665%	

ويتضح من الجدول ما يلي:

- المتغيرات المستقلة (إستقلالية مجلس الإدارة X₁، الملكية الإدارية X₂، إزدواجية دور المدير X₃، فترة بقاء المدير التنفيذي X₄) لها تأثير جوهري ويعتد به احصائياً بمعامل ثقه ٩٥٪، وبمراجعة قيمة "ت" المحسوبة لكل متغير والقيمة الإحتمالية المقابلة لاختبار "ت" وجد أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية المستخدم فى الأبحاث الاجتماعية الفا ٥٪، وهذا يعتبر دليل إحصائى على جوهريه تأثير المتغيرات المستقلة المذكوره على المتغير التابع الأول وهو معدل العائد على الأصول.

• أن المتغير المستقل إستقلالية مجلس الإدارة X_1 لا يؤثر جوهريا على Y_1 فى حالة إستخدام المتغير حجم الشركة X_6 ، والمتغير الرافعة المالية X_8 ، بينما كان التأثير جوهريا فى حالة إستخدام المتغيرات الحاكمة الثلاثة.

• المتغير الثنائى التحفظ المحاسبى X_5 له تأثير جوهري وسالب على المتغير التابع Y_1 فى جميع النماذج فيما عدا النموذج الذى إستخدم المتغير الضابط ربحية الشركة فقط X_7 .

ويتطبيق هذه النماذج على كل متغير تابع توصل اليه البحث الى ملخص النتائج التالية:

جدول رقم (٣): نتائج تطبيق نموذج التأثير الثابت

معدل العائد على الأصول Y_1					
العرض البياني	$X_6, X_7,$ X_8	الرافعة المالية X_8	ربحية الشركة X_7	حجم الشركة X_6	
	-0.022	-0.027	0.022	-0.022	المتغير الثنائى التحفظ المالى
	28.67 %	6.97%	28.09%	8.36%	معامل التحديد
معدل العائد على حقوق المساهمين Y_2					
	-0.059	-0.064	-0.058	-0.066	المتغير الثنائى التحفظ المالى
	15.84 %	8.93%	15.80%	9.12%	معامل التحديد
ربحية السهم Y_3					
	-0.813	-0.897	-0.852	-0.865	المتغير الثنائى التحفظ المالى
	9.28%	7.41%	8.98%	7.47%	معامل التحديد

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

• تأثير التحفظ المحاسبى على المتغيرات التابعة معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، وربحية الشركة تأثير جوهري وسالب ما عدا النموذج الخاص بمعدل العائد على الأصول وحالة إستخدام متغير ربحية الشركة كمتغير ضابط.

• معامل التحديد فى كل نموذج كان الأكبر عند إدراج المتغيرات الحاكمة الثلاثة معاً.

ويمكن تلخيص نتائج تطبيق نموذج التأثير الثابت كما يلي:

- متغير التحفظ المحاسبي له تأثير جوهري وسالب على متغيرات الأداء المالى.

ويقترح الباحث ضرورة إدراج المتغيرات الضابطة الثلاثة فى النموذج المقترح، وذلك لأنها تؤدى إلى زيادة معامل التحديد للنموذج المقترح.

٢/٢/٥- نموذج التأثير العشوائى:

الجدول التالى يعرض نتائج تطبيق نموذج التأثير العشوائى للمتغير التابع الأول (Y_1) وهو معدل العائد على الأصول، حيث أن الجزء الأول من الجدول التالى يعرض تأثير حجم الشركة، والجزء الثانى يعرض تأثير ربحية الشركة، والجزء الثالث يعرض تأثير الرافعة المالية، والجزء الأخير يعرض تأثير الثلاث متغيرات الضابطة. ولقد تم تطبيق نموذج التأثير العشوائى على كل متغير تابع على حده.

جدول رقم (٤): التأثير العشوائى للمتغير التابع الأول معدل العائد على الأصول

تأثير حجم الشركة فقط X_6			الأداء المالى Y_1
القيمة الاحتمالية	قيمة ت المحسوبة	معاملات الإنحدار	المتغيرات
0.016	2.41	0.103	الثابت
0.482	-0.7	0.238	إستقلالية مجلس الإدارة X_1
0.265	1.11	-0.038	الملكية الإدارية X_2
0.638	-0.47	0.068	إزدواجية دور المدير X_3
0.200	-1.28	-0.005	فترة بقاء المدير التنفيذى X_4
0.099	-1.65	-0.032	التحفظ المحاسبي X_5
0.591	0.54	-0.026	حجم الشركة X_6
			ربحية الشركة X_7
			الرافعة المالية X_8
	التغير فى معامل التحديد	معامل التحديد	
	8.25%	8.25%	
	12.28%	20.53%	
تأثير ربحية الشركة فقط X_7			الأداء المالى Y_1
القيمة الإحتمالية	قيمة ت المحسوبة	معاملات الإنحدار	المتغيرات
0.671	-0.420	0.044	الثابت
0.262	1.120	0.105	إستقلالية مجلس الإدارة X_1
0.143	-1.470	-0.076	الملكية الإدارية X_2

0.774	0.290	0.017	إزدواجية دور المدير X ₃
0.946	-0.070	-0.001	فترة بقاء المدير التنفيذي X ₄
0.545	-0.610	-0.013	التحفظ المحاسبي X ₅
			حجم الشركة X ₆
0.000	7.500	0.565	ربحية الشركة X ₇
			الرافعة المالية X ₈
	التغير في معامل التحديد	معامل التحديد	
	16.03%	16.03%	
	11.68%	27.71%	
تأثير الرافعة المالية فقط X ₈			الأداء المالي Y ₁
القيمة الاحتمالية	قيمة ت المحسوبة	معاملات الإنحدار	المتغيرات
0.130	-1.51	-0.163	الثابت
0.011	2.55	0.251	إستقلالية مجلس الإدارة X ₁
0.369	-0.9	-0.048	الملكية الإدارية X ₂
0.181	1.34	0.081	إزدواجية دور المدير X ₃
0.575	-0.56	-0.006	فترة بقاء المدير التنفيذي X ₄
0.280	-1.08	-0.027	التحفظ المحاسبي X ₅
			حجم الشركة X ₆
			ربحية الشركة X ₇
0.673	-0.42	-0.002	الرافعة المالية X ₈
	التغير في معامل التحديد	معامل التحديد	
	6.94%	6.94%	
	17.18%	24.12%	
تأثير المتغيرات الحاكمة جميعاً X ₆ , X ₇ , X ₈			الأداء المالي Y ₁
القيمة الاحتمالية	قيمة ت المحسوبة	معاملات الإنحدار	المتغيرات
0.314	1.010	0.186	الثابت
0.288	1.060	0.102	إستقلالية مجلس الإدارة X ₁
0.237	-1.180	-0.064	الملكية الإدارية X ₂
0.882	0.150	0.009	إزدواجية دور المدير X ₃
0.995	-0.010	0.000	فترة بقاء المدير التنفيذي X ₄
0.462	-0.740	-0.016	التحفظ المحاسبي X ₅
0.133	-1.500	-0.024	حجم الشركة X ₆
0.000	7.500	0.568	ربحية الشركة X ₇
0.868	-0.170	-0.001	الرافعة المالية X ₈
	التغير في معامل التحديد	معامل التحديد	
	15.34%	15.34%	
	25.56%	40.90%	

- المتغيرات المستقلة (إستقلالية مجلس الإدارة X1، الملكية الإدارية X2، إزدواجية دور المدير X3، فترة بقاء المدير التنفيذي X4) لها تأثير جوهري يعتد به إحصائياً بمعامل ثقة ٩٥٪، وبمراجعة قيمة "ت" المحسوبة لكل متغير والقيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار "ت" وجد أن جميع القيم الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية المستخدم فى الأبحاث الإجتماعية الفا ٥٪، وهذا يعتبر دليل إحصائى على جوهريّة تأثير المتغيرات المستقلة المذكوره على المتغير التابع الأول وهو معدل العائد على الأصول، وجدير بالذكر أن المتغير الضابط ربحية الشركة X7 لا يؤثر جوهريا على Y1.
- المتغير الثنائى التحفظ المحاسبى X5 له تأثير جوهري وسالب على المتغير التابع Y1 فى جميع النماذج.

جدول رقم (٥): نتائج تطبيق نموذج التأثير العشوائى

نموذج التأثير العشوائى					
العرض البيئى	X ₆ , X ₇ , X ₈	الرافعة المالية X ₈	ربحية الشركة X ₇	حجم الشركة X ₆	معدل العائد على الأصول Y ₁
	-0.016	-0.027	-0.013	-0.032	المتغير الثنائى التحفظ المالى
	40.90 %	24.12%	27.71%	20.53%	معامل التحديد
	X ₆ , X ₇ , X ₈	الرافعة المالية X ₈	ربحية الشركة X ₇	حجم الشركة X ₆	معدل العائد على حقوق المساهمين Y ₂
	-0.049	-0.061	-0.048	-0.063	المتغير الثنائى التحفظ المالى
	20.63 %	9.95%	20.02%	9.10%	معامل التحديد
	X ₆ , X ₇ , X ₈	الرافعة المالية X ₈	ربحية الشركة X ₇	حجم الشركة X ₆	ربحية السهم Y ₃
	-0.506	-0.596	-0.506	-0.610	المتغير الثنائى التحفظ المالى
	12.82 %	19.49%	14.50%	16.52%	معامل التحديد

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تأثير التحفظ المحاسبي على المتغيرات التابعة معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، وربحية السهم تأثير جوهري.

المقارنه بين نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائى:

للمقارنه بين نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائى، قام الباحث بتطبيق معيار أكايكي للمعلومة **AIC - Akaike information criterion** ، أن هذا المقياس يمكن إستخدامه لقياس الجودة النسبية للنماذج الإحصائية، ويمكن ترجيح النموذج ذي أقل قيمة لمعيار أكايكي **AIC** ، الجدول التالى يعرض قيم معيار **AIC** للنماذج السابقة ولكل متغير تابع، ويمكن حساب معيار **AIC** كما يلي:

$$AIC = 2k - 2\ln(L)$$

حيث أن **k** تمثل عدد المعلمات التى تم تقديرها للنموذج، **L** قيمة دالة الإمكان الأكبر للنموذج **maximum value of the likelihood function for the model**.

الجدول التالى يعرض قيمة معيار **AIC** لكل متغير تابع وبأستخدام الثلاث متغيرات الضابطة.

جدول رقم (٦): معيار **AIC** للمقارنة بين النماذج لكل متغير تابع

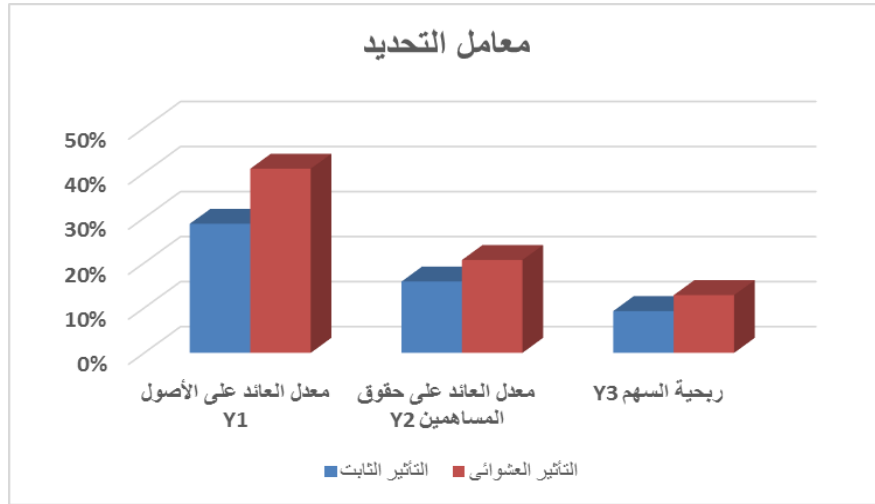
X6, X7, X8	Akaike's Information Criterion (AIC)
-22.717	نموذج التأثير الثابت Y1
63.599	نموذج التأثير الثابت Y2
870.497	نموذج التأثير الثابت Y3
-99.926	نموذج التأثير العشوائى Y1
-38.771	نموذج التأثير العشوائى Y2
777.098	نموذج التأثير العشوائى Y3
-99.926	اصغر قيمه

من الجدول يتضح أن أصغر قيمة لمعيار **AIC** كانت -٩٩,٩٢٦ وذلك لنموذج التأثير العشوائى للمتغير التابع معدل العائد على الأصول Y_1 ، وهذا يعتبر دليل إحصائى على جودة توفيق هذا النموذج للبيانات مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا النموذج يتضمن الثلاث متغيرات الضابطة.

- النتائج:

لقد توفر لدى الباحث دليل إحصائى بمعامل ثقة ٩٥٪ على وجود علاقة جوهريّة وسالبة بين متغير التحفظ المحاسبى والمتغيرات التابعة الثلاثة، وهى معدل العائد على الأصول Y_1 ، معدل العائد على حقوق المساهمين Y_2 ، وربحية السهم Y_3 ، وذلك فى ظل وجود تأثير المتغيرات الضابطة الثلاثة، وهى حجم الشركة X_6 ، ربحية الشركة X_7 ، الرافعة المالية X_8 ، وذلك فى حالة تطبيق كل من نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائى.

وبمقارنة معامل التحديد لكل نموذج (نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائى) مع كل متغير تابع وفى حالة وجود المتغيرات الضابطة، توصل الباحث إلى الرسم البيانى التالى:



شكل رقم (١): المقارنه بين معامل التحديد لكل نموذج ولكل متغير تابع

يتضح من الشكل البياني أن معامل تحديد لنموذج التأثير العشوائى أكبر من معامل تحديد لنموذج التأثير الثابت فى الثلاثة متغيرات التابعة، وهذا يعتبر دليل إحصائى على جوهرية نموذج التأثير العشوائى وأن هذا النموذج له قدرة تفسيرية لتفسير التغيرات التى تحدث فى أى من المتغيرات التابعة أكبر من قدرة نموذج التأثير الثابت.

- أوضحت الدراسة التطبيقية والأساليب المستخدمة فى إختبار الفروض :

أ - إثبات صحة الفرض الأول " توجد علاقة جوهرية بين آليات التحصين الإدارى ومعدل العائد على الأصول " وذلك بمعامل ثقة ٩٥٪.

ب- إثبات صحة الفرض الثانى " توجد علاقة جوهرية بين آليات التحصين الإدارى ومعدل العائد على حقوق المساهمين " وذلك بمعامل ثقة ٩٥٪.

ج - إثبات صحة الفرض الثالث " توجد علاقة جوهرية بين آليات التحصين الإدارى وربحية السهم " وذلك بمعامل ثقة ٩٥٪.

٦- الخلاصة والتوصيات:

١/٦- الخلاصة:

يهدف البحث دراسة تأثير آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى كمتغيرات مستقلة على الأداء المالى للشركات من خلال عينة عشوائية من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، من خلال تطبيق نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data Regression Model**.

وإعتمد البحث على دراسة وتطبيق نموذجين لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، النموذج الأول نموذج التأثير الثابت **Fixed Effect Model**، والنموذج الثانى نموذج التأثير العشوائى **Random Effect Model**.

خلص البحث أن المتغيرات المستقلة (استقلالية مجلس الإدارة X_1 ، الملكية الإدارية X_2 ، إزدواجية دور المدير X_3 ، فترة بقاء المدير التنفيذي X_4)، و التحفظ المحاسبى لها تأثير جوهري ويعتد به احصائياً بمعامل ثقة ٩٥٪ على متغيرات الأداء المالى وذلك فى حالة تطبيق كل من نموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائى.

وتم إثبات صحة فروض البحث الثلاث من خلال الأساليب الإحصائية وذلك بمعامل ثقة ٩٥٪.

٢/٦- التوصيات:

- يوصى الباحث بدراسة تأثير آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى على البنوك وشركات التأمين، مع إختيار متغيرات ضابطة أخرى.
- يوصى الباحث بدراسة تأثير آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى على جودة الأرباح بالشركات.
- يوصى الباحث بدراسة تأثير آليات التحصين الإدارى والتحفظ المحاسبى وعلى إتباع الشركات المسئولية الإجتماعية.

٧- مراجع البحث:

١/٧- المراجع العربية :

- أبو العلا، محمد عبد العزيز، ٢٠١٨، " أثر تواجد الشركات فى المؤشر المصرى للمسئولية الإجتماعية على التحفظ المحاسبى- دراسة تطبيقية على الشركات المتواجدة فى المؤشر"، مجلة الفكر المحاسبى، العدد الرابع- الجزء الأول، ص ص ٤٦٣ - ٥١٩ .
- أبو حميدة، أشرف محمد، ٢٠١٧، "أثرالتحفظ المحاسبى فى القوائم المالية للشركات المُدرَجة فى بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، ص ص ٢٥-٤١ .
- أبوهديب، خالد، ٢٠١٨، "أثر ممارسة التحفظ المحاسبى على الأداء المالى المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ، ص ص ٢٠ - ٣٥ .
- الحناوى، السيد محمود، ٢٠١٩، "أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة- جامعة طنطا، ص ص ٦٦-١١٤ .
- الرشيدى، ممدوح، ٢٠١١، "تقييم التَحَفُّظ المُحَاسَبِى من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ٢٥، العدد ٢، ص ص ١ - ٦٢ .
- العايدى، ثروت مصطفى على، ٢٠١٨، "أثر طبيعة أنماط هياكل ملكية المؤسسات على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد أهم مبادئ الحوكمة : دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ص ص ٣٨٨ - ٤١٨ .

- المشهداني، بشرى نجم، حميد إنمار حسن، ٢٠١٤، " قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة العراق للأوراق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، العدد ٢٧، ص ص ٣٥٩-٣٩٢.
- المؤمنى، آمنه خميس حمد، ٢٠١٨، "أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان :دراسة تحليلية"، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد ٢٤، العدد ١، ص ص ٨١-١٠٧.
- النجار، حسن جميل، ٢٠١٤، "قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم- (دراسة تطبيقية على الشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد ١٧، العدد ٢، ص ص ١٧٧-١٩٦.
- حسن، رضا صبحى محمد، ٢٠١٧، "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في شركات المساهمة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، ص ص ١٧٩-٢٠٢.
- حسنين، كاظم، ٢٠١٧، "التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٩، العدد الأول، ص ص ٢٢٣-٢٢٥.
- حسين، علاء على، ٢٠١٧، " نماذج محاسبية مقترحة لقياس تأثير التطبيق الإلزامى لمعايير التقارير المالية الدولية على مستويات تحفظ الأرباح والأداء المحاسبي والتشغيلي للشركات المصرية- دراسة تطبيقية "، العدد الأول، الجزء الثانى، ص ص ٩٧٩-١٠٤٧.
- حماد، مصطفى أحمد، ٢٠١٨، "دور التحفظ المشروط فى الحد من ممارسات التلاعب فى الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الإستثمارية - دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثانى، الجزء الأول، ص ص ٣٠٥-٣٦١.

- رمضان، حمدى أحمد، ٢٠١٦، "التحفظ المحاسبى : تأصيل نظرى وتدليل تجريبى يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مج ٤٠، ع ٢، ص ص ١-٦٣.

- عبد الحليم، أحمد حامد، ٢٠١٨، " أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبى بالتقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة السعودية"، مجلة الفكر المحاسبى، العدد الرابع، الجزء الأول، ص ص ٤٦٣-٥١٩.

- عبدالرحيم، أسماء إبراهيم، ٢٠١٩، "دراسة الأثر التفاعلي بين آليات التحصين الإدارى وإستقلالية مجلس الإدارة على قيمة المنشأة : دراسة إختبارية على الشركات المسجلة فى البورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثالث، المجلد الثالث، ص ص ٣٣٥-٣٥٠.

- شوقى، أحمد محمد، ٢٠١٧، " أثر التحفظ المحاسبى والتوزيعات على المساهمين وأنشطة المسئولية الإجتماعية على الأداء المستقبلى - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى، العدد الثالث، الجزء الثانى، ص ص ٩٣١-٩٧٧.

- عفيفي، هلال عبد الفتاح، ٢٠١٧، "أثر التحصين الإدارى وإدارة الأرباح على مكافآت مجلس الإدارة دراسة أختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول - يناير، ص ص ٣٣٩-٤٤٢.

- فرج، هانى خليل، ٢٠١٩، "أثر تبني معايير التقرير المالى الدولية على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية - كلية التجارة، المجلد الثالث، العدد الثانى، ص ص ١٠٩-١٧٩.

- قزال، إسماعيل، وآخرون، ٢٠١٩، "قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية"، مجلة الإقتصاد والأعمال الدولية، ص ص ٥٢٥-٥٤٤ .
- محمد، أبو سالم، ٢٠١٨، "تأثير التحصين الإداري على الشركة : نظرية الوكالة مقابل نظرية الإشراف - دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، الجزء الأول، ص ص ٤١١-٤٦٧ .
- موسى، حمدان علام محمد، ٢٠١٦، "العلاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة وأداء الشركة: دليل من البحرين"، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد ١٢، العدد الثالث، ص ص ٤٨١-٥٠٤ .

٢/٧ - المراجع الأجنبية :

- Akperi, Asiriwa and others, 2019, "Ownerships Structures and Accounting Conservatism among Nigeria Listed Firms", International Conference on Energy and Sustainable Environment, IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science, pp.1-15.
- Alkurdi, amneh, Al-Nimer, munther and Dabagtia, Mohammad, 2017," Accounting Conservatism and Ownership Structure Effect: Evidence from Industrial and Financial Jordanian Listed Companies", pp.608-613.
- Aminu, Lawal and Hassan, Shehu Usman, 2017," Accounting Conservatism and Financial Performance of Nigerian Deposit Money Banks: An Analysis of Recent Economic Recession", Scholedge International Journal of Business Policy & Governance, Vol.04, Issue 12, pp. 124-135.

- **Amran, Noorafza and Manaf, Abdul kamarul, 2014, “Board Independence and Accounting Conservatism in Malaysian Companies”, International Conference on Accounting Studies, pp.1-6.**
- **Attes, H., Sardouk, H., 2016,” Accounting Conservatism and the Company’s Performance: the Moderating Effect of the Ownership Structure”, Journal of Business and Financial Affairs, vol.5, pp.3-8.**
- **Bauweraerts, Jonathan and Colot, Olivier, 2014,” Performance Implications of Manager Entrenchment in Family Firms”, Business and Economics Journal, Vol. 5, Issue 2, pp.1-5.**
- **Beyer, Mila, Czarnitzki, Dirk, 2011,” Managerial Ownership, Entrenchment and Innovation”, Discussion Paper, No, 11026, pp.1-33.**
- **Collins, Denton and Huan, Henry, 2011, “Management Entrenchment and the Cost of Equity Capital”, Journal of Business Research, pp. 356–362.**
- **Foroghi, Dariush, 2013, “Corporate Governance and Conservatism”, International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences, Vol. 3, No. 4, pp. 61–71.**
- **Gill, Amarjit and Mathur, Neil, 2011,”The Impact of Board Size, CEO Duality, and Corporate Liquidity on the Profitability of Canadian Service Firms”, Journal of Applied Finance and Banking, Vol.1, No.3, pp. 83-95.**

- Ha, Joohyung, 2019, " Agency Costs of Free Cash Flow and Conditional Conservatism ", Advances in Accounting, 46, pp. 1-17.
- Hachana, Rym, Hajri, Jamila, 2008, " Management Entrenchment and Performance: Case of Tunisian Firms", Corporate Ownership and Control, Vol. 5, Issue 3, pp. 418-427.
- Hansen, James, and others, 2018, "Accounting Conservatism: A Life Cycle Perspective", Advances in Accounting, 40, pp. 76–88.
- Hassani, Mohsen and others, 2013, " Explaining the relationship between accounting conservatism and cost of capital in listed companies in Tehran stock exchange", European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol.2, No.3, pp. 610-615.
- Hsieh, Chia-Chun, and others, 2019, " Accounting Conservatism, Business Strategy and Ambiguity", Accounting, Organizations and Society, 4, pp.41-55.
- Hu, Jinshuai, and others, 2014, " Does Accounting Conservatism Improve the Corporate Information Environment?", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 23, pp. 32–43.

- Iatridis, George Emmanuel and other, 2016," Conditional Conservatism and Value Relevance of Financial Reporting: A Study in View of Converging Accounting Standards" Journal of Multinational Financial Management, 37, pp. 48-70.
- Khalifa, Maha and others, 2017," The Effect of Ex antes and Ex posts Conservatism on the Cost of Equity Capital: A Quantile Regression Approach for MENA Countries", Research in International Business and Finance, pp. 1-17
- Khalifa, Maha and others,2019," Exploring the Nonlinear Effect of Conditional Conservatism on the Cost of Equity Capital: Evidence from Emerging Markets", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 24, pp. 1-24,
- Kousenidis, Dimitrios, and other, 2014," Accounting Conservatism Quality of Accounting Information and Crash Risk of Stock Prices", the Journal of Economic Asymmetries, 11, pp.120-137.
- Krause, Ryan, Semadeni, Matthew and Cannella, A. Albert, 2014," CEO Duality: A Review and Research Agenda", Journal of Management, Vol. 40 No., 1, January, pp. 256–286.
- Kumar, Praveen and Zattoni, Alessandro, 2014," Ownership, Managerial Entrenchment, and Corporate Performance", Corporate Governance: An International Review, 22(1), pp. 1–3.

- Kung, Fan-Hua and others, 2008," Accounting Conservatism in Greater China: The Influence of Institutions and Incentives", Asian Review of Accounting, Vol. 16, No. 2, pp. 134-148.
- Lafond, Ryan, and Roy Chowdhury, Sugata, 2008," Managerial Ownership and Accounting Conservatism", Journal of Accounting Research, pp.101-135.
- Li, Sihai and others, 2018," Accounting Reforms and Conservatism in Earnings: Empirical Evidence from listed Chinese Companies", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 30, pp. 32–44.
- Lina, Lai, 2009,"Managing Earnings to Meet Critical Thresholds and the Role of Corporate Governance: A Case Study of China", CAAA Annual Conference, pp. 1–47.
- Majeed, Muhammad, Ansar, Zhang and Xian-Zhi, 2017," Product Market Competition, Regulatory Changes, Ownership Structure and Accounting Conservatism- Evidence from China", pp. 658–688.
- Mamatzakis, E., and Bermpei, T, 2015," The Effect of Corporate Governance on the Performance of US Investment Banks", Financial Markets, Institutions and Instruments, 24 (2-3), pp.191-239.
- Mohammed, Allam and Hamdan, Mousa, 2017, " The Role of Accounting Conservatism in the Relationship between Ownership Structure and Firm Performance", International Journal Critical Accounting, Vol. 9, pp.524–539.

- **Moussa, Sonia, Rachdi, Housseem and Ammeri Aymen,” Governance, Managers’ Entrenchment and Performance: Evidence in French Firms Listed in SBF 120”, International Journal of Business and Social Research (IJBSR), Vol. 3, No.2, February, pp.35–39.**
- **Muttakin, Mohammad Badrul,Khan, Arifur Khan and,Tanewski George ,2019 “CFO tenure, CFO Board Membership and Accounting Conservatism”,Journal of Contemporary Accounting and Economics,15,pp.1-20**
- **Nasr, Mahmoud, and Ntim, Collins, 2018, “Corporate Governance Mechanisms and Accounting Conservatism: Evidence from Egypt”, CorporateGovernance, Vol. 18, NO. 3, pp. 386-407.**
- **Neag, Ramona, Masca, Ema, 2015,” Identifying Accounting Conservatism -a Literature Review”, Procedia Economics and Finance, 32, pp.1114 – 1121.**
- **Pan, Xiaofei, and others, 2017, “Accounting Conservatism, Bank Lending and Firm Investment: Evidence from a Quasi-Experiment of China's Stimulus Package”, Pacific-Basin Finance Journal, 44, pp. 64–79.**
- **Ren, Yun, 2014, “Corporate Governance, Conservatism and Firm Performance: Evidence from China”, Theses Doctorates, School of Business Faculty of Business and Law, Edith Cowan University, pp. 2–45.**
- **Rush, George andTaylor, Gary T., 2015,” Accounting Conservatism: a Review of the Literature”, Journal of Accounting Literature, pp.17-38.**

- Salehi, Mahdi and Moghadam, SamanehMohammedi, 2019," The Relationship between Management Characteristics and Firm Performance", International Business Journal, Vol. 29, No. 4, pp. 440-461.
- SANA, NM,2016," The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies", Journal of Internet Banking and Commerce, April,Vol. 21, No. 1, pp. 1–9.
- Shan, YuanGeorge, 2017," Managerial Ownership, Board Independence and Firm Performance, Research Paper, JEL Classification – G32; G34; G38, pp. 204-220.
- Shuto, AKINOBU andTakada, Tomomi, 2010," Managerial Ownership and Accounting Conservatism in Japan: a Test of Management Entrenchment Effect, Journal of Business Finance andAccounting, pp. 1-26.
- Surroca, Jordi and Trib, Josep, A., 2008," Managerial Entrenchment and CorporateSocial Performance", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 35, No. 5 & 6, pp. 748-760.
- Zhong ,Yuxiang and Li, Wanli, 2017," Accounting Conservatism: A Literature Review", Australian Accounting Review, No. 81, Vol. 27, pp. 195-213.